

مَصْنَعَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(السَّوْدِي ١٣٤٢ هـ)

٤٠



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEED)

خُلَاصَةُ الْجُلُومِ

فِي الْمَنْعِنَا

المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفيات الشيخ المفيد



خُلَاَصَةُ كَلَامِ

فِي الْمَغَنِي

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦-٤١٣ هـ)

عنوان الكتاب:	خلاصة الإيجاز في المتعة
المؤلف:	المحقق الكركي
المحقق:	علي أكبر زماني نژاد
الناشر:	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
الطبعة:	الأولى
الكمية:	٢٠٠٠ نسخة
المطبعة:	مهر - قم
تاريخ النشر:	١٣٧١ هـ - ش = ١٤١٣ هـ ق
الإشراف الفني:	محمد هادي به
الصف والإخراج الفني الكمبيوتر:	مؤسسة الإمام الصادق - عليه السلام - قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

قال الشهيد الثاني - ره -: اتفق المسلمون على أنّ هذا النكاح [: المتعة] كان سائغاً في صدر الإسلام . وفعله الصحابة في زمن النبي ﷺ ، وفي زمن أبي بكر وبرهة من ولاية عمر؛ ثم نهى عنه وأدعى أنّه منسوخ، وخالفه جماعة من الصحابة ووافقه قوم، وسكت آخرون . وأطبق أهل البيت - عليهم السلام - على بقاء مشروعيته . وأخبارهم فيه بالغة حدّ التواتر لا تختلف فيه مع كثرة اختلافها في غيره، سيما فيما خالف فيه الجمهور . والقرآن ناطق بشرعيته ... (١).

الكتب والرسائل حول المتعة:

بما أنّ لهذا الموضوع أهمية كبيرة بين المسلمين فقهيّاً وكلامياً أثار مناقشات واستدلالات هامة من الطرفين: المخالف والمؤلف؛ فألّفوا حولها كتابات ورسائل كثيرة.

ونحن نذكر هاهنا أسماء ثلاثين رسالة ممّا ألفه علماء الإمامية في الدفاع عن حلّيتها ومشروعيتها وعدم نسخها و ...

- ١- كتاب المتعة، أبو جعفر أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري الـ
- ٢- كتاب المتعة، أبو محمد الحسن بن علي بن فضال الكوفي.
- ٣- كتاب المتعة، أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله بن سهل السعدي .
- ٤- كتاب المتعة، أبو القاسم سعد بن عبد الله الأشعري القمي.
- ٥- كتاب المتعة، أبو الحسن علي بن الحسن بن فضال.
- ٦- كتاب المتعة، أبو أحمد محمد بن أبي عمير الأزدي البغدادي.
- ٧- كتاب المتعة، أبو النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي.
- ٨- كتاب المتعة، يونس بن عبد الرحمان.
- ٩- كتاب المتعة، فضل بن شاذان.
- ١٠- اثبات المتعة، الشيخ الصدوق، أحال إليه في الفقيه ٣/ ٢٩٢.
- ١١- مسألة في نكاح المتعة، السيد المرتضى، طبعت ضمن رسائل الشريف المرتضى ٤/ ٣٠٢-٣٠٦.
- ١٢- كتاب المتعة، أبو الفضل الصابوني الجعفي، صاحب الفاخر.
- ١٣- الحاسم للشنعة في نكاح المتعة، ابن الجنيد الإسكافي.
- ١٤- كتاب المتعة، الصهرشتي.
- ١٥- اللمعة في النكاح الدائم والمتعة، الشيخ عز الدين الآملي.
- ١٦- رفع البدعة في حل المتعة، السيد حسين المجتهد سبط المحقق الكركي.
- ١٧- رسالة في المتعة، العلامة المجلسي، طبعت ضمن الرسائل السبع في الهند.
- ١٨- رسالة في المتعة، الشيخ الأنصاري.

- ١٩- الانتصار، السيد المرتضى، الانتصار ص ١٠٩-١١٦^(١).
- ٢٠- المسائل العزّية، المحقق الحلّي، الرسائل التسع ص ١٦١-١٧٢.
- ٢١- المسالك، الشهيد الثاني، المسالك ١/ ٤٠٠-٤٠٦.
- ٢٢- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي، الجواهر ٣٠/ ١٣٩-١٦١.
- ٢٣- الحدائق الناضرة، المحدث البحراني، الحدائق ٢٤/ ١١٣-٢٠٠^(٢).
- ٢٤- الضربة الحيدرية لكسر الشوكة العمرية، السيد محمد ابن دلدار علي النصير آبادي، طبعت في الهند.
- ٢٥- برهان المتعة، السيد أبو القاسم بن الحسين الرضوي القمي الكشميري، طبع في الهند.
- ٢٦- دليل المتعة، السيد أبو الحسن علي بن السيد أبو القاسم الرضوي القمي الحائري، طبع في الهند.
- ٢٧- النجعة في أحكام المتعة، السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي.
- ٢٨- الزواج المؤقت، السيد محمد تقي الحكيم.
- ٢٩- المتعة، توفيق الفكيكي، طبع مراراً.
- ٣٠- الزواج المؤقت في الإسلام، جعفر مرتضى العاملي، طبع.

١- جاء في الذريعة ٢٠/ ٣٩٢: «مسألة في المتعة للفاضل المقداد ... السيوري، أوله: مسألة ومما شنع به الإمامية وادعى تفردّها به. والنسخة بخط الفاضل المقداد مع كتابه «نضد القواعد» في الخزانة الرضوية، وبعد المراجعة تبين كونها بحث المتعة من كتاب الانتصار للسيد المرتضى بخط الفاضل المقداد- ره- لا أنّها من تأليفاته.

٢- للزيادة راجع: سلسلة الينابيع الفقهية، كتاب النكاح، المجلّد ١٨ و١٩، والذريعة ١٩/ ٦٣-٦٧، ورجال النجاشي، وفهرست الشيخ.

آثار المفيد في المتعة:

ذكر النجاشي - تلميذ المفيد - أسماء ثلاثة كتب للشيخ المفيد حول هذا الموضوع، وهي:

١- كتاب النقض على أبي عبد الله البصري كتابه في المتعة.

٢- كتاب الموجز في المتعة.

٣- كتاب مختصر المتعة^(١).

وذكر الشيخ الطوسي - تلميذه أيضاً - كتاب «أحكام المتعة» في عداد تأليفات المفيد^(٢).

وذكر ابن شهر آشوب - ره - في عداد تصانيف المفيد «رسالة في المتعة»^(٣).

وقد أشار المفيد نفسه في بعض آثاره إلى ما كتبه حول المتعة، مثل:

«... وقد استقصيت الكلام في هذه المسألة [المتعة] في مواضع شتى من

أمالي، وأفردت أيضاً كتباً معروفة، فلا حاجة إلى الإطالة فيه والإطناب»^(٤).

ولعل المراد من قوله: «أفردت أيضاً كتباً معروفة» الكتب الثلاثة المذكورة

آنفاً، ومن قوله: «... في مواضع شتى من أمالي» آثاره الأخرى التي بحث في ضمنها عن هذا الموضوع مثل:

١- رجال النجاشي ص ٣٩٩.

٢- فهرست الشيخ ص ١٥٨.

٣- معالم العلماء ص ١١٤.

٤- المسائل الصاغانية ص ٢٣٧ (ضمن عدة رسائل المفيد).

- ١- العيون والمحاسن ص ١١٩-١٢٦ (الفصول المختارة من العيون والمحاسن).
- ٢- المسائل الصاغانية ص ٢٣٧-٢٤٧ (ضمن عدّة رسائل المفيد).
- ٣- الإعلام فيما اتّفقت عليه الإمامية من الأحكام ص ٣٢٦-٣٢٧ (ضمن عدّة رسائل المفيد).
- ٤- المسائل السروية ص ٢٠٧-٢٠٨ (ضمن عدّة رسائل المفيد).

خلاصة الإيجاز في المتعة:

قد تقدّم الكلام عن آثار المفيد حول المتعة آنفاً، ولكن - للأسف - قد ضاعت الكتب الثلاث المذكورة ولم تصل إلينا، وإنّما الموجود قسم من كتابه: «الموجز في المتعة»، وتلخيصه المسمّى بـ خلاصة الإيجاز. وكثير من الفقهاء والمحدثين نقلوا أحاديث وأقوالاً من رسالة الشيخ المفيد وعبروا عنها بـ «رسالة في المتعة»، منهم:

- ١- العلامة المجلسي في البحار ١٠٠ أو ١٠٣ / ٣٠٥-٣١١.
 - ٢- الشيخ الحرّ العاملي في الوسائل ٢١ / ١٠-١٦.
 - ٣- المحدث النوري في المستدرک ١٤ / ٤٥١-٤٧٣.
 - ٤- الشيخ محمد حسن النجفي في الجواهر ٣٠ / ١٥٠.
 - ٥- المحدث البحراني في الخدائق ٢٤ / ١١٩ و ...
- والجدير بالذكر أنّ القرائن تشهد أنّ ما نقلوا عنه هؤلاء المحدثون والفقهاء باسم «رسالة في المتعة» هو نفس «الموجز في المتعة».

نسبة الكتاب:

قلنا فيما سبق: أنّ للشيخ كتاباً باسم «الموجز في المتعة»، وإنّما المهم إثبات أنّ كتابنا هذا هو تلخيصه. وإليك الشواهد والقرائن:

ألف: نقل العلامة المجلسي في بحار الأنوار ١٠٣ / ٣٠٥ - ٣١١ أحاديث كثيرة من رسالة المتعة للشيخ المفيد - ره - وهي موجودة بعينها في كتابنا هذا بنفس الترتيب الذي ذكره في البحار.

ب: نقل الشيخ الحرّ العاملي أكثر أحاديث القسم الأوّل من كتابنا هذا في موسوعته وسائل الشيعة ٢١ / ١٠ - ١٦ وقال مراراً: «محمد بن محمد بن النعمان في رسالة المتعة».

ومن المسلم به وجود رسالة المتعة للمفيد عند الشيخ الحرّ والعلامة المجلسي، لأنّه يقول صاحب رياض العلماء في رسالته لاستاذة العلامة المجلسي - ره -: «يقول أحقر الداعين لكم... أنّ فهرست الكتب التي ينبغي أن تلحق ببهار الأنوار على حسب ما أمرتم به هي هذه: كتاب ... ورسالة المتعة». ويقول العلامة المجلسي في جواب رسالته: «وأما ... ورسالة المتعة له موضعها في أوائل المجلد الثالث والعشرين منه [بحار الأنوار ١٠٣ / ٣٠٥ - ٣١١ الطبع الجديد] وهو عند الشيخ محمد الحرّ أيده الله [صاحب الوسائل] موجودة يقيناً ورأيته مكتوباً في مجلد كتب فيه أسماء كتبه، لكن تحتاجون في تحصيلها إلى تجشّم الاستكتاب» بحار الأنوار ١١٠ / ١٦٥ - ١٦٧.

ج: ومن أهم القرائن والشواهد على أنّ كتابنا هذا هو تلخيص رسالة المتعة للمفيد، وحدة السياق واتّحاد العبارات والإشارات الموجودة في هذا الكتاب مع ما أورده الشيخ المفيد في سائر آثاره. فلاحظ وقارن كتابنا هذا مع:

١- العيون والمحاسن ص ١٢٥ و... (الفصول المختارة من العيون

والمحاسن).

- ٢- المسائل الصاغانية ص ٢٣٧-٢٣٨ (ضمن عدّة رسائل المفيد).
- ٣- الإعلام فيما اتّفتت عليه الإمامية من الأحكام ص ٣٢٦-٣٢٧ (ضمن عدّة رسائل المفيد).
- ٤- المسائل السروية ص ٢٠٧-٢٠٨ (ضمن عدّة رسائل المفيد).

ملاحظات حول رسالة المتعة للمفيد:

سبق أن قلنا: إنّ آثار المفيد - حول المتعة - المستقلة ، قد فقدت ولم تصل إلينا.

وما جاء في الذريعة ١٩/٦٦ وفي فهرست المكتبة الرضوية ٦٧/٢ :
 «كتاب المتعة للشيخ ... أولها الحمد لله ربّ ... وآخرها: وقد أمليت في هذا المعنى كتاباً سمّيته الموضح في الوعد والوعيد ان وصل إلى السيد الشريف».
 فهو قسم من المسائل السروية (ص ٢٠٧ ضمن عدّة رسائل المفيد) وليست برسالة مستقلة، فراجع.

وجاء في فهرست مكتبة ملك ١٨٢/٥ : «المتعة من الشيخ المفيد...» ولكن هي نسخة من كتابنا هذا وهو خلاصة الإيجاز في المتعة.

وجاء في فهرست الفاتيكانيان ٦٨/١ ، المجموعة برقم ٧٢٠/٢ : «خلاصة الإيجاز ... محمد بن محمد بن النعمان المشهور بابن المعلم...» وهي أيضاً نسخة من كتابنا هذا وليست من مؤلّفات المفيد.

وانتقل خطأ فهرست المكتبة الرضوية والفاتيكانيان إلى:

تاريخ التراث العربي المجلّد الأول، الجزء الثالث في الفقه ص ٣١٢.
 وإلى كتاب «مقدمه اي بر فقه شيعة» ص ٧١، وإلى كتاب نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد، ترجمة أحمد آرام ص ٤٧.

مؤلف خلاصة الإيجاز في المتعة:

الظاهر أنّ صاحب الرياض في تعليقه أمل الآمل ص ٧٩ (رياض العلماء ١٨٨/٥) هو أول من ذكر كتاباً باسم «خلاصة الإيجاز للمفيد» ولم يجيئ عنه ذكر في سائر كتب التراجم والفهارس إلا في هذه الكتب:

١- مرآة الكتب ٢/٢٠٨-٢٠٩.

٢- فهرست مكتبة جامعة طهران ١٠/١٧٣٢.

٣- فهرست مكتبة آية الله المرعشي النجفي ٩/١٥.

٤- تاريخ التراث العربي المجلد الأول، الجزء الثالث في الفقه ص ٣١٢ في عداد مؤلفات المفيد «خلاصة الإيجاز في المتعة...».

٥- وأيضاً جاء اسمها في كتاب «رفع البدعة في حلّ المتعة» للسيد حسين المجتهد الكركي المتوفى ١٠٠١ كما قاله صاحب رياض العلماء في تعليقه أمل الآمل ص ٧٩ (رياض العلماء ١٨٨/٥).

وبالرغم من الفحص الأكيد لم نعثر على نسخة من كتاب «رفع البدعة في حلّ المتعة» كي نلاحظ ما فيه. ولقد رآه السيد محسن الأمين كما قاله في أعيان الشيعة ٥/٤٧٦: «قال مؤلف هذا الكتاب رأيتُ نسخة منها في كرمانشاه، قال في أولها ما صورته: ... وسميتها برفع البدعة في حلّ المتعة وضمّنتها فاتحة ومناهج وخاتمة إلى آخر ما ذكره».

مؤلفها: الشهيد الأول أو المحقق الثاني؟

في كتاب مرآة الكتب ٢/٢٠٨-٢٠٩ «خلاصة الإيجاز في المتعة» رسالة من بعض المتأخرين من الشيخ المفيد، أولها: أما بعد حمد الله الذي متعنا بانعامه - إلى أن قال -: فهذه الأوراق خلاصة الإيجاز في المتعة لشيخنا الإمام محمد بن محمد بن النعمان تقرّباً من الرحمن وتقريباً للأذهان مع زيادات يسيرة اقتضاها الحال. ونقل

في أثناء الكتاب عن السيد المرتضى من تلامذة المفيد، وعن الشيخ محمد بن هبة الله بن جعفر الطرابلسي وهو من تلامذة الشيخ الطوسي. ولشيخنا المفيد - ره - رسالتان في المتعة كما ذكرهما في فهرست مؤلفاته: إحداهما موجزة، والأخرى مفصلة، ولم أقف عليهما.

ولكن جاء في تعليقة أمل الأمل ص ٧٩ (رياض العلماء ١٨٨/٥) في عداد تأليفات الشهيد الأول: «وله أيضاً رسالة خلاصة الإيجاز للمفيد، نسبها إليه سبط الشيخ علي الكركي [السيد حسين المجتهد] في رسالة رفع البدعة في حل المتعة، ويروي عنها بعض الأخبار».

وجاء في نسخة من هذه الرسالة المحفوظة في المكتبة المركزية لجامعة طهران برقم ٢٨٨٨/٤: «خلاصة الإيجاز في المتعة» اختصار رسالة المفيد - ره - مع زيادات يسيرة للشيخ الأجل علي بن عبد العالي الكركي - ره - والنسخة من القرن الحادي عشر.

واعتماداً على ما في هذه النسخة فإنّ المعاصرين نسبوها إلى المحقق الكركي، مثلاً:

١- جاء في «مقدمه اي بر فقه شيعه» ص ٧١: «الموجز = الإيجاز في المتعة... تلخيص أن أزمحق كركي المتوفى ٩٤٠، نسخه ها: دانشگاه... وملك».

٢- جاء في «مستدرك الذريعة»^(١) - وهي مخطوطة - : «خلاصة الإيجاز للمحقق الكركي، رأيت نسخة من القرن الحادي عشر ضمن مجموعة رقم ١٣٢٣٦ من الورقة ٨٨-٩٥ في مكتبة مدرسة الألسنة الأفريقية والآسيوية في لندن، أوله ... والكتاب من تأليف المحقق الكركي نور الدين علي بن عبد العالي المتوفى ٩٤٠، نسبت إليه صريحاً في نسخة من القرن الحادي عشر في المكتبة المركزية لجامعة طهران في المجموعة برقم ٢٨٨٨ وفي المجموعة بعض رسائله

١- لسماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد عبد العزيز الطباطبائي - حفظه الله -.

الأخرى أيضاً. ونسخة ثالثة من الكتاب في مكتبة الفاتيكان ومخطوطة في مكتبة ملك ضمن المجموعة ٨٠٤ / ٤ ف ١٨٢ / ٥، وخامسة في الرضوية في المجموعة ١٤٦٥٢ كتبت ٩٦٦».

ولكنه ليس في البين ما يرفع النزاع بالكلية - إلا أن نعثر على نسخة من كتاب رفع البدعة في حلّ المتعة^(١) -.

النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب:

- ١- النسخة المحفوظة في المكتبة الرضوية برقم ١٤٦٥٢ / ٢، وتاريخ كتابتها سنة ٩٦٦ هـ ق، ولكن مع الأسف هي مخرومة الأول.
(الفهرست الألفبائي للمكتبة الرضوية ص ٧٤٤).
- ٢- النسخة المحفوظة في مكتبة آية الله السيد المرعشي النجفي برقم ٣٢١٢ / ٤، وتاريخ كتابتها سنة ١٠٩٧ هـ ق. (فهرست المكتبة ٩ / ١٥ - ١٦).
- ٣- النسخة المحفوظة في مكتبة ملك برقم ٨٠٤ / ٤ وتاريخ كتابتها القرن الحادي عشر. (فهرست مكتبة ملك ٥ / ١٨٢).
- ٤- النسخة المحفوظة في مكتبة جامعة طهران برقم ٢٨٨٨ / ٤، وتاريخ كتابتها القرن الحادي عشر. (فهرست مكتبة جامعة طهران ١٠ / ١٧٣٢).
- ٥- النسخة المحفوظة في مكتبة الفاتيكان برقم ٧٢٠ / ٢ (فهرست الفاتيكان ١ / ٦٨).

وليعلم أنّ هذه النسخ كلّها مغلوبة. قم المشرقة

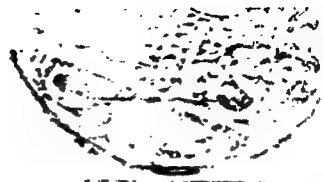
٣ شعبان المعظم ١٤١٣ هـ ق.

١٣٧١ / ١١ / ٦ هـ ش

١- قال صاحب الرياض ٦٥-٦٦: «رفع البدعة في حلّ المتعة، وهي رسالة طويلة الذيل حسنة الفوائد جداً، عندنا منها نسخة وقد ألفها لكمال الدين شيخ أويس» راجع أيضاً الذريعة ١١ / ٢٤٢.

به وفاة بالاتباع والعشرة وطلقت ولوعنت وطوهدت واولى منها
 لكان قطبها محلا ولا وكان لها سكنى في العادة والمجواب ينقض الاول
 بعد تسليم عدم الارث وبالزينة والامة والقابلة وخروجهن با
 لاجماع معارض به لوقوع الاجماع المركب على عدم لاثباتها ما عندكم
 فلعدم الزوجية واما عندنا فلعدم الدوام ولان التخصيص ما ينز
 بدليل غير الاجماع وهو موجود لتواتر الروايات من السبعة بعد
 الارث والمطالبة بعلّة عدم الارث في المتعة بوجودها في الد^{كرويات}
 لما نفع الكفر والقتل والرق ما طلل البطلان القياس ولذا العلة
 موجودة قبل الشرع ولا حكم ويستحيل حصول العلة من دون
 لعلول وان صوابه للعرف قلنا اشتراط وعقدها باجل ومهر
 فان طلبت عليها طوليوا بها وان كان للمصلحة فهو معتمدا وكا
 الدخلى حصر مجلس النقيب ابي الحسن المجري قال عن دليل تحريم
 المتعة فاورد الابه فاجيب بما سلف فعدل باختلاف احكام
 المدة عند لفظ المتعة والترجيح وعدم وقوع واحد منها بالاهر
 فاجابه رحمه الله بعدم الاختلاف بمجرد اللفظ بل بالاجل

الصفحة الاولى من النسخة المحفوظة في مكتبة
 الامام الرضا عليه السلام في مشهد



بسم الله العظمى

هو تشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منعمنا بآلائه وحنانا بحمل الكرامه وصلاحه على
محبه ما دنا الى شرايع احكامه وعلى آلائه شرفه عن حلاله حرامه
فهذه الاوراق خلاصه الايجاز في تصنيفنا الامام ابى عبد الله محمد بن محمد
العماد رحمه الله ورحمتهما الى الرحمن وتقريرا بحسب الادب من معريه اذ
يسره اقتضاها الحال وهو حسي ونعم الوكيل وقد رتبها على علمه الواسع
وحاشا الاول في نفسه وقبيلها الثاني في قصيدتها الثالث في كتيبها
واحكامها وانما في انشاء متفرقة الباب والى في شروها

الصفحة الاولى من النسخة المحفوظة في مكتبة
ابن الله الموعظي الخفي في قم

٥
 في الصلاة للشيخ على
 عبد الحالى عيسى الرصد

بلع مطهر من اكل اللحم

والآلة على الاستعانة والاستصلاح لكسب طاروا الهكلى يناد
 عن غمار قال قال ابراهيم الله عليه السلام وليسان برقا له
 قد عرفت عليكم المشقة من بطل ما وثمانى المدينة لا تكرر
 على ما خاف ان توفدوا فيقال هؤلاء اصحاب جفد وليس في هذا
 الا ما واث الا وثمانى مرتبه تدلى على المطلوب فلا حرج في الظاهر

ولله في ذلك حكمة
 والظاهر من علم النبيا
 كبريا



صورة الصفحة الاخيرة من النسخة المحفوظة في
 مكتبة فلاك في طهران

خاتمة الأبحاث في الفقه
اختصار رسالة المفكر
مؤلفه آية الله العظمى
الأجل العلامة العظمى
رحمه تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله الذي متعنا بأفهامه وعياناً بجزي الكرامة وصلواته
على سيدنا أحمد هاديها إلى شرايع أحكامه وعلى آل الكاشفين عن حقائقه
وحرامه فبذلك الأوراف خلاصة الأبحاث في الفقه شيخنا الإمام
أبي عبد الله محمد بن محمد النعمان قدس الله روحه وقرأه إلى التمام
وتوفيقاً حسبى الإنسان مع زيادات يسيرة أفاضها الخالق ربه
حسبى ونعم الوكيل وقد مرتبها على ثلاثة أبواب وخاتمة الأول
في مشروعيها أو الثاني في فضيلتها والثالث في نقيضها وأحكامها
والخاتمة في استيفاءها إلى باب الأول في مشروعيها أو الرابع
هو نكاح الأجل متى يجوز معلوم وأجمع المسلمون على مشروعية
هذا النكاح بأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمر من أذن به
وعمل الصحابة بها وأما الخلاف بينهم في تحريمه فليس فينا
رضى الله عنهم أنها آية لم تفتح ولم تفتح وبه قال في الصحابة
أمير المؤمنين عليه السلام في ابن أبي طالب عليه السلام والحسن وعليهما
السلام وغيرهم إلا أنه عبد الله بن العباس الذي وعاله النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في النسخة المحفوظة في مكتبة جامعة طهران

لكن هذا ليس موضعاً لا يذهب
 ولا محلاً لتعمادها فليطعن
 الناطرون وليتأمل الناملون في
 ذنبه الذي لهذا اللغابيل وخراته
 على الأواخر والأولاد واعلموا
 على حجة الامتياز ومصلحة عوهمات
 الهان من غير تأمل الى محال الغش

الاحكام للعلوم

الصور وتوالا

صول الدرس في

صنعة وفاننا

واياكم من هذا

الاقوال الواهية

وعصمتان هذه

الامكان ان

انما هو



في
 في
 في

الصفحة الأخيرة من السفر في
 مكتبة واتيكان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد حمد الله الذي متّعنا بإنعامه، وحبانا بجزيل إكرامه، وصلاته على سيدنا محمد، هاديننا إلى شرائع أحكامه، وعلى آله الكاشفين عن جلاله وحرامه. فهذه الأوراق «خلاصة الإيجاز في المتعة» لشيخنا الإمام أبي عبد الله محمد ابن محمد بن النعمان - قدس الله روحه - تقرباً إلى الرحمن وتقريباً للأذهان^(١)، مع زيادات يسيرة اقتضاها الحال، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وقد رتبتها على ثلاثة أبواب وخاتمة:

الأول: في مشروعيتها.

والثاني: في فضيلتها.

والثالث: في كيفيتها وأحكامها.

والخاتمة: في أشياء متفرقة.

١- في النسخ «تقرّب بها حسبي الأذهان» وما أثبتناه هو الصحيح كما في مرآة الكتب ٢/ ٢٠٩.

الباب الأول:

في مشروعيتها

نكاح المتعة: هو نكاح إلى أجل مسمى بعوض معلوم. وأجمع المسلمون^(١) على مشروعية هذا النكاح بإذن النبي ﷺ وأمر مناديه أن ينادي بها، وعمل الصحابة بها.

وأما الخلاف بينهم في تجدد نسخها، فقالت الإمامية - رضي الله عنهم -: إنها ثابتة لم تفسخ ولم تنسخ، وبه قال من الصحابة: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام -، والحسن والحسين - عليهما السلام -، وحبر الأمة^(٢) عبد الله بن العباس الذي دعا له النبي ﷺ: «بأن يفقهه في الدين ويعلمه التأويل»^(٣)، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وسلمة بن الأكوع، والمغيرة بن شعبة، وأسما بنت أبي بكر^(٤).

١- راجع المغني ٥٧١/٧، المحلى ٥١٩/٩-٥٢٠، المبسوط ١٥٢/٥-١٥٣، تفسير الفخر الرازي ٤٩/١٠، تفسير القرطبي ٨٦/٥.

٢- «... عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ... وإن حبر هذه الأمة لعبد الله بن عباس» مستدرک الصحيحين ٥٣٥/٣، وأيضاً راجع: صحيح البخاري ١٦٢/٢٣، مسند أحمد ابن حنبل ١/٤٦٤، موطأ مالك ٦٠٧/٢، سير أعلام النبلاء ٣/٣٣٩-٣٣١.

٣- صحيح البخاري ١٨٦/٢ و٤٦/٢، أنساب الأشراف ٣/٣٧، مستدرک الصحيحين ٣/٥٣٧، سير أعلام النبلاء ٣/٣٣٩.

٤- راجع: المحلى ٥١٩/٩، الانتصار ص ١٠٩، الخلاف ٢/٢٢٦، كنز العرفان ٢/١٥٠.

وزاد محمد بن حبيب النحوي في كتابه «المحبر»^(١): عمران بن الحصين الخزاعي، وزيد بن ثابت، وأنس بن مالك.

وزاد مسلم في «صحيحه»^(٢) وأبو علي الحسين بن علي بن يزيد^(٣) في كتاب «الأقضية»^(٤) معاوية بن أبي سفيان، و [عبد الله بن] عمر بن الخطاب، وعمرو ابن حُرَيْث^(٥)، وربيعة بن أمية، وسلمة بن أمية المخزومي، وصفوان بن أمية، والبراء بن عازب^(٦)، ويعلى بن أمية، وربيعة بن ميسرة، وسهل بن سعد الساعدي.

وأكثرهم رواها عن النبي ﷺ^(٧).

١- «من كان يرى المتعة من أصحاب النبي ﷺ: خالد بن عبد الله الأنصاري، وزيد بن ثابت الأنصاري، وسلمة بن الأكوع الأسلمي، وعمران بن الحصين الخزاعي، و عبد الله بن العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه - المحبر ص ٢٨٩؛ في النسخ «المحبرة» وهو تصحيح. راجع الفهرست ص ١١٩ و تاريخ بغداد ٢/ ٢٧٧.

٢- صحيح مسلم ٩/ ١٧٩- ١٩٠.

٣- في النسخ والجواهر والإعلام «علي بن زيد» وما أثبتناه هو الصحيح كما في مستدرک الوسائل والمسائل الصاغانية وكتب التراجم والرجال و الظاهر هو أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي البغدادي، وله مصنفات كثيرة نحو مائتي جزء، ولكن مترجمه لم يذكروا في عداد مؤلفاته كتاب الأقضية. راجع: الفهرست ص ٢٣٠، تاريخ بغداد ٨/ ٦٤، ميزان الاعتدال ١/ ٥٤٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٦١٨، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٨٠، طبقات الشافعية ٢/ ١١٧- ١٢٦، الوافي بالوفيات ١٢/ ٤٣٠، الأعلام ٢/ ٢٤٤.

٤- في الجواهر ٣٠/ ١٥٠: «كتاب الألفة» وهو تصحيح.

٥- في النسخ «عمر بن حريث»، وفي الجواهر «عمر بن جريدة» وما أثبتناه هو الصحيح.

٦- في النسخ «والد بن عازب» ولكن الصحيح «البراء بن عازب» كما في الجواهر ٣٠/ ١٥٠، وهو «البراء بن عازب بن الحارث... الأوسي أبوعمارة» راجع: تهذيب التهذيب ١/ ٣٧٣.

٧- راجع صحيح مسلم ٩/ ١٧٩- ١٩٠.

وفي التابعين الإمام زين العابدين، والباقر، والصادق [عليهم السلام]، ومجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وطاووس^(١)، وأبو الزبير بن مطرف^(٢) [كذا]، ومحمد بن سري^(٣)، وذكر أبو الحسن علي بن الحسين الحافظ في كتاب «سير العباد» أنَّ الحسن البصري، وإبراهيم النخعي يقولون به، وسعيد بن جبير - حتى قال: إنها أحلَّ من ماء الفرات -^(٤)، وجابر بن يزيد الجعفي، وابن جريج، والحسن ابن محمد بن علي ابن الحنفية، وعمرو بن دينار.

ومن الفقهاء مالك بن أنس على ما ذكره الحافظ وابن شبرمة نقل عنه الميل إليها^(٥).

وعليها إجماع بقية العترة الطاهرة^(٦) من الكاظم، والرضا، والجواد، والهادي، والعسكري - عليهم السلام -

وعليها خلق كثير ترك ذكرهم لبعضهم غنى بمن (كذا) ذكر وإيجازاً.

١- راجع: المغني ٧/ ٥٧١، المبسوط ٥/ ١٥٢، الأُمّ ٥/ ٧٩.

٢- في بعض النسخ «أبو الزبير بن مطرف» وفي بعضها «أبو الزهير بن مطرف» والظاهر أنَّهما تصحيف؛ وأبو الزبير المكي اسمه محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي، راجع: تهذيب التهذيب ٩/ ٣٩٠، سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٨٠.

٣- في النسخ «محمد بن سري» وفي الجواهر «محمد بن سدي»، راجع: تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٠ و ٣٧٦ و ٣٨٧.

٤- «... أخبرني أنَّ سعيد بن جبير قال: المتعة أحلَّ من شرب الماء» الإيضاح ص ١٩٨، مصنّف عبد الرزاق ٧/ ٤٩٦.

٥- راجع: الإيضاح ص ٢٠٠، المسائل الصاغانية ص ٢٣٥-٢٤٠ وإعلام ص ٣٢٦-٣٢٧ (عدة الرسائل المفيد)، الجواهر ٣٠/ ١٥٠، نيل الأوطار ٦/ ١٣٥، مستدرک الوسائل ١٤/ ٤٨٥.

٦- في «بعض النسخ» «العترة الشريفة الطاهرة». وفي بعضها: هذه العترة.

وقالت الناصبية^(١): هي منسوخة موافقة لعمر بن الخطاب في إجهاده^(٢) ومعاندة لأمر المؤمنين - عليه السلام -.

لنا العقل، والكتاب، والسنة، والإجماع، والأثر.

أمّا العقل: فلاّتها خالية عن أمارات المفسدة والضرر، فوجب إباحتها وهو التي قدّمها (كذا ظ: الذي قدّمه) المرتضى^(٣).

وأما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُخْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾^(٤) والابتغاء يتناول من ابتغى المؤقت كالمؤبد، بل هو أشبه بالمراد، لأنّه علّقه على مجرّد الابتغاء، والمؤبد لا يحلّ عندكم إلّا بوليّ وشهود^(٥).

وقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾^(٦) الآية.

وتقريرها من خمسة أوجه:

١- تفسير الفخر الرازي ٤٩/١٠، تفسير القرطبي ١٣٣/٥.

٢- ما روي عن عمر أنّه قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهي عنهما وأعاقب عليهما» إنّ نهي عمر عن المتعتين أصبح من المتواتر بين الفريقين في كتبهم، منهم: السنن الكبرى ٢٠٦/٧، مسند أحمد بن حنبل ٥٢/١، كتر العمال ٥١٩/١٦، الاستغاثة ص ٧٢، الإيضاح ص ١٩٩، شرح نهج البلاغة ٢٥٢/١٢، التبيان ١٦٦/٣، تلخيص الشافي ٢٩/٤ و ١٥٣/٣، الشافي ١٩٥/٤.

٣- «والحجة لنا سوى إجماع الطائفة على إباحتها أشياء منها أنّه قد ثبت بالأدلة الصحيحة أنّ كل منفعة لا ضرر فيها في عاجل ولا في آجل مباحة بضرورة العقل، وهذه صفة نكاح المتعة فيجب إباحته بأصل العقل» الانتصار ص ١٠٩.

٤- النساء (٤): ٢٤.

٥- لقوله ﷺ: «لأنكاح إلّا بوليّ وشاهدين» ستأتي مأخذه.

٦- النساء (٤): ٢٤.

أ- المتعة حقيقة شرعية في المدعى، لمبادرة الفهم والاستعمال.

ب- إنه تعالى وصفه بالأجر، وفي الدائم بالفريضة والنحلة والصداق.

ورده المرتضى^(١) والشيخ في التبيان^(٢) لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُواهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾^(٣)، وقوله: ﴿فَأَنْكِحُواهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ﴾^(٤).

والتزم الشيخ أبو عبد الله محمد بن هبة الله بن جعفر الطرابلسي^(٥) في كتابه بحمل الآيتين أيضاً على المتعة وقصرها على الدوام، إذ تشريكهما فيه غير معلوم.

ج- وصفه تعالى بالتراضي لزيادة الأجل.

د- قراءة أمير المؤمنين - عليه السلام -، وابن عباس^(٦)، وابن مسعود، وزين العابدين، والباقر، والصادق - عليهم السلام -، وعطاء ومجاهد: ﴿إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾؛ وهم منزّهون عن زيادة القرآن، فيحمل على المتعة^(٧).

١- الانتصار ص ١١٢.

٢- التبيان ١٦٦/٣.

٣- الممتحنة (٦٠): ١٠.

٤- النساء (٤): ٢٥.

٥- «هو أبو عبد الله محمد بن هبة الله بن جعفر الوراق الطرابلسي، قرأ على أبي جعفر الطوسي كتبه وتصانيفه، وله كتب منها: الوساطة بين النفي والاثبات... الزهرة في أحكام الحج والعمرة» راجع: فهرست منتجب الدين ص ١٥٥، معالم العلماء ص ١٣٤، طبقات أعلام الشيعة ص ١٨٩ (القرن الخامس)، معجم رجال الحديث ١٧/ ٣٢٠، معجم المؤلفين ٩٠/ ١٢.

٦- راجع: الفقيه ٢٩٢/٣، وسائل الشيعة ٨/ ٢١ ح ٢٦٣٦٨، مجمع البيان ٢/ ٣٢، التبيان ٣/ ١٦٥-١٦٦، الكشاف ١/ ٤٩٨، الدر المشثور ٤/ ٤٨٤، تفسير القرطبي ٥/ ٨٦.

٧- راجع للزيادة: المسائل الصاغانية ص ٢٣٧ (عدة رسائل)، الفقيه ٣/ ٢٩٢، الايضاح ص ١٩٨، الانتصار ص ١٠٩، التبيان ٣/ ١٦٥-١٦٦، تفسير ابن كثير ٢/ ٢٤٤.

هـ- إن حملها على المتنازع تأسيس، وحملها على الدوام تكرار لقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ﴾^(١) الآية.

قالوا: الاستمتاع: التلذذ، والأصل عدم النقل^(٢).

قلنا: استعمله الشارع، والأصل فيه الحقيقة. ولو سلم المجاز صير إليه للقرائن السالفة^(٣).

وقوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٤) الآية، وهي حجة ابن مسعود حيث بلغه عن عمر النهي عنها.

وقوله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٥).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾^(٦).

وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾^(٧).

وأما السنة: فأحاديث:

أ- يروي الفضل الشيباني بإسناده إلى الباقر - عليه السلام - : أن عبد الله بن عطاء المكي سأله عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَسْرَ النَّبِيُّ﴾^(٨) الآية، قال: «إن رسول الله ﷺ

١- النساء (٤): ٣.

٢- تفسير القرطبي ٨٥/٥.

٣- الانتصار ص ١١٠.

٤- المائدة (٥): ٨٧.

٥- النساء (٤): ٣.

٦- الأعراف (٧): ٣٢.

٧- النساء (٤): ٢٤.

٨- التحريم (٦٦): ٣.

تزوج بالحرّة مُتعة، فاطّلح عليه بعض نساءه فاتّهمته بالفاحشة، فقال لها رسول الله ﷺ: إنّها لي حلال، إنّهُ نكاح بأجل مُسمّى فاكتميه، فاطلعت عليه بعض نساءه»^(١).

وروى ابن بابويه بإسناده: «أنّ عليّاً عليه السلام- نكح بالكوفة امرأة من بني نهشل متعة»^(٢).

وبأسانيد كثيرة إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٣) قال: سألت عليّاً عليه السلام-^(٤) هل نسخ آية المتعة شيء؟ فقال: «لا، ولولا ما نهى عنها عمر ما زنى إلّا شقي»^(٥).^(٦)

ذكر أسانيدها الشيخ في التهذيب^(٧).

- ١- الوسائل ٢١/ ١٠ ح ٢٦٣٧٧ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.
- ٢- الوسائل ٢١/ ١٠ ح ٢٦٣٧٨ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد. ولم ينقله في الفقيه، ومن المحتمل أنّه ذكره في كتاب «إثبات المتعة» حيث يقول في الفقيه ٣/ ٢٩٢: «وقد أخرجت الحجج على منكرها في كتاب إثبات المتعة». راجع أيضاً: المتعة ص ٨٣.
- ٣- في الوسائل «أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى» وهو خطأ، وما أثبتناه هو الصحيح كما في النسخ، راجع: ميزان الإعتدال ٢/ ٥٨٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٤، جامع الرواة ١/ ٤٤٣-٤٤٤، معجم رجال الحديث ٩/ ٢٩٩.
- ٤- في الوسائل «سألت أبا عبد الله»، الظاهر أنّ ما أثبتناه هو الصحيح كما في النسخ راجع: معجم رجال الحديث ٩/ ٩-٢٩٨.
- ٥- في النسخ والمآخذ «إلّا شقي» ولكن الأصح «إلّا شفى» أي إلّا قليل من الناس. راجع النهاية ٢/ ٤٨٨، كنز العمال ١٦/ ٥٢٢-٥٢٣، وفي تهذيب اللغة ١١/ ٤٢٤: «قوله إلّا شفا» أي إلّا خطيئة من الناس لا يجدون شيئاً قليلاً يستحلون به الفرج... وعن ابن السكيت، قال: الشفا مقصور: بقية الهلال وبقية البصر وبقية النهار وما أشبهه».
- ٦- الوسائل ٢١/ ١١ ح ٢٦٣٧٩ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.
- ٧- راجع: التهذيب ٧/ ٢٥٠: الاستبصار ٣/ ١٤١، الكافي ٥/ ٤٤٨، الوسائل ٢١/ ٥ ح ٢٦٣٥٧.

وبإسناد آخر إلى الحسين بن عليّ -عليهما السلام- ^(١) قال: كان علي -عليه السلام- يقول: «لولا ما سبقني به ابن الخطاب ما زنى مؤمن» ^(٢).

وروى إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن عبد الله بن مسعود، قال: كنّا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس لنا نساء، فقلنا: يا رسول الله ألا نستخصي؟ ^(٣) فنهانا عن ذلك، وأمرنا أن ننكح المرأة بالثوب ^(٤).

ب - ما رواه عمرو بن دينار، عن الحسن بن محمد، عن جابر، قال: خرج منادي رسول الله ﷺ فقال: «إنّ رسول الله ﷺ قد أذن لكم فتمتّعوا، يعني نكاح المتعة» ^(٥).

وهذا الحديث في صحاح البخاري ^(٦) ومسلم ^(٧).

١- في التهذيب: «... قال سمعت أبا جعفر -عليه السلام- يقول كان عليّ -عليه السلام- يقول...» وأيضاً في الشافي ٤/ ١٩٨، تلخيص الشافي ٤/ ٣٢، شرح نهج البلاغة ١٢/ ٢٥٣.

٢- الوسائل ٢١/ ١١ ح ٢٦٣٨٠ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد -ره- وفيه «وبإسناد آخر عن عليّ -عليه السلام-» وراجع تفسير العياشي ١/ ٢٣٣.

٣- وفي الوسائل: «ألا نستحصن هنا بأجرٍ» وما أثبتناه من المآخذ.

٤- الوسائل ٢١/ ١١ ح ٢٦٣٨١ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الإيضاح ص ١٩٨، بحار الأنوار ٨/ ٢٧٢ ط الحجري، صحيح مسلم ٩/ ١٨٢، مصنف عبد الرزاق ٧/ ٥٠٢، مسند عبد الله بن الزبير ١/ ٥٥ ح ١٠٠، السنن الكبرى ٧/ ٢٠٠، تفسير القرطبي ٥/ ٨٦، الدر المنثور ٢/ ٤٨٥، التبيان ٣/ ١٦٧، الغدير ٦/ ٢٢٠.

٥- الوسائل ٢١/ ١١ ح ٢٦٣٨٢ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، بحار الأنوار ٨/ ٢٧٢ ط الحجري.

٦- صحيح البخاري ١٩/ ٨٩ (بشرح الكرماني).

٧- صحيح مسلم ٩/ ١٨٢ (بشرح النووي).

ج - ما رواه يونس، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، قال: قال ابن عباس: كانت المتعة تُفعل على عهد إمام المتقين رسول الله ﷺ^(١).

د - ما رواه ابن أبي ذئب^(٢) عن إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه^(٣)، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّ رَجُلٍ تَمَتَّعَ بِامْرَأَةٍ مَا بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَزْدَادَ إِزْدَادًا، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَارَكَ تَتَارَكَ»^(٤).

هـ - ما رواه شعبة، عن مسلم القرظي^(٥)، قال: دخلنا على أسماء بنت أبي بكر، فسألناها عن المتعة، فقالت: فعلناها على عهد رسول الله ﷺ^(٦).

وأما الاجماع: فأما من الطائفة فظاهر، وأما بين الكل فبالاتفاق على شرعيتها وأصالة عدم النسخ، إذ ليس الحديث متواتراً قطعاً، وخبر الواحد لا ينسخ به الكتاب.

١- الوسائل ١١/٢١ ح ٢٦٣٨٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، مصنف عبد الرزاق ٥٠٢/٧ ح ١٤٠٣٣، الدر المنثور ٤٨٧/٢.

٢- في الوسائل «ابن أبي وهب» وما أثبتناه هو الصحيح كما في بعض نسخنا وفي صحيح البخاري وصحيح مسلم وهما من المخطوط من الوسائل.

٣- في النسخ والوسائل: «عن إياس بن مسلم عن أبيه عن سلمة بن الأكوع» وهو ارتباك وزيادة، وما أثبتناه هو الصحيح كما في صحيح البخاري ومسلم.

٤- الوسائل ١١/٢١ ح ٢٦٣٨٤ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد. وأيضاً صحيح البخاري ٨٩/١٩، صحيح مسلم ١٨٤/٩، كنز العمال ٥٢٦/١٦.

٥- في الوسائل: «عن شعبة بن مسلم» وهو خطأ، والصحيح ما أثبتناه من النسخ وكتب الرجال والتراجم، وهو مسلم بن مخراق العبدي القرظي، روى عن أسماء بنت أبي بكر، وروى عنه شعبة، راجع: تهذيب التهذيب ١٠/١٢٣-١٢٤.

٦- الوسائل ١٢/٢١ ح ٢٦٣٨٥ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، راجع: ابن عباس وأموال البصرة ص ٥٣.

وأما الأثر: فروى عمرو^(١) بن سعد الهمداني، عن حنش بن المعتمر^(٢) قال: قال [عليّ]^(٣) - عليه السلام -: «لولا سبقني به ابن الخطاب في المتعة ما زنى إلا شقيّ»^(٤).

وهذا عندنا نص كما سلف.

وقال ابن عباس: ما كانت المتعة إلا رحمةً رحِمَ اللهُ بها هذه الأمة، ولولا ما ينهى عنها ابن الخطاب ما زنى إلا شقيّ^(٥).^(٦)

١- لم نثر على ترجمة «عمرو بن سعد الهمداني»، وفي الشافي وتلخيص الشافي وشرح نهج البلاغة: «عمر بن سعد الهمداني».

٢- في النسخ «حبس المعتم» أو «حبس بن المعتم»، وفي الشافي وتلخيصه وشرح نهج البلاغة: «جيش بن المعتمر» أو «حُبَيْش بن المعتمر» وهما أيضاً تصحيف، وما أثبتناه هو الصحيح كما في الطبقات الكبرى ٦/٢٢٥، تهذيب التهذيب ٣/٥١، وفيهما: «حَنَش بن المُعْتَمِر الكِنَافِي، ويكنى أبا المعتمر، روى عن عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه -».

٣- أثبتناه من المآخذ وفيها: «... قال: سمعت أمير المؤمنين - عليه السلام - يقول: ...».

٤- الشافي ٤/١٩٨، تلخيص الشافي ٤/٣٢، شرح نهج البلاغة ١٢/٢٥٣.

٥- في النسخ وأكثر المآخذ «إلا شقيّ» والأصح «إلا شقيّ» كما صرح به ابن إدريس في السرائر ٢/٦٢٦-٦٢٧: «قال محمد بن إدريس: يروى في بعض أخبارنا في باب المتعة عن أمير المؤمنين - عليه السلام - لولا ما... إلا شفا» بالشين المعجمة والفاء: ومعناه إلا قليل، والدليل عليه حديث ابن عباس، ذكره الهروي في الغريبين... قد أورده الهروي في باب الشين والفاء، لأن الشفا عند أهل اللغة القليل بلا خلاف بينهم، وبعض أصحابنا ربّما صحّف ذلك وقاله وتكلم به بالقاف والياء المشددة، وما ذكرناه هو وضع أهل اللغة وإليه المرجع. وعليهم المعول في أمثال ذلك» وأيضاً راجع: مرآة العقول ٢٠/٢٢٧.

٦- بحار الأنوار ٨/٢٧٣ ط الحجري، تهذيب اللغة ١١/٤٢٤، النهاية ٢/٤٨٨، الإيضاح ص ١٩٨، بداية المجتهد ٢/٥٨، الفائق ١/٣٣١، تفسير القرطبي ٥/٨٦، الدر المنثور ٢/٤٨٧، السرائر ٢/٦٢٦، ومصنف عبد الرزاق ٧/٤٩٧ وفيه «... ما كانت المتعة إلا رخصة من الله عز وجل» وفي النهاية ٢/٤٨٨: «إلا شقيّ أي إلا قليل من الناس، من قولهم غابت الشمس إلا شقيّ أي إلا قليلاً من ضوءها عند غروبها».

وأورده أيضاً محمد بن جرير الطبري في تفسيره^(١).

ومما يناسب ما قاله مولانا الباقر - عليه السلام - في جواب سؤال عبد الله [بن] عمير^(٢) النهي عن المتعة: أحلّ الله تعالى في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ فهي حلال إلى يوم القيامة، فقال: أمثلك^(٣) يقول هذا وقد حرّمها عمر؟ فقال - عليه السلام -: أنا على قول رسول الله ﷺ، وأنت على قول صاحبك، فهلّم لأعنيك إنّ القول ما قال رسول الله ﷺ وإنّ الباطل ما قال صاحبك^(٤).

وسأل أبو حنيفة مولانا الصادق - عليه السلام - عن المتعة؟ فقال: أي المتعتين تسأل؟ فقال: عن متعة النساء، أحقّ هي؟ فقال - عليه السلام -: «سبحان الله ! أما تقرأ: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٥)؟. فقال أبو حنيفة: لكأنّها آية لم أقرأها قط»^(٦).

وما اشتهر عن ابن عباس من مناظرة ابن الزبير فيها؛ وقوله: سل أمك عن بردي عوسجة^(٧)، ولاشتهاره اشتهر هذان البيتان:

١- راجع: تفسير الطبري ٩/٥ وتفسير الفخر الرازي ١٠/٥٠، الدر المنثور ٢/٤٨٧، بحار الأنوار ٨/٢٧٣ ط الحجري.

٢- في النسخ «عبد الله بن عمر» وما أثبتناه هو الصحيح.

٣- «أحلّك» خ ل

٤- الكافي ٥/٤٤٩، التهذيب ٧/٢٥٠، الوسائل ٦/٢١ ح ٢٦٣٥٩، نوادر أحمد بن محمد بن عيسى ص ٨٦ ح ١٩٤، بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣١٧، مستدرک الوسائل ٤٤٩/١٤.

٥- النساء (٤): ٢٤.

٦- الكافي ٥/٤٤٩، الوسائل ٧/٢١ ح ٢٦٣٦١، ومثله راجع: كنز الفوائد ٢/٣٦-٣٧.

٧- قال أبو القاسم الكوفي في الاستغاثة ص ٧٤: «... ومن ذلك أنّ علماء أهل البيت - عليهم السلام - ذكروا عن ابن عباس أنّه دخل مكة وعبد الله بن الزبير على المنبر يخطب، فسمع

أقول للشيخ إذا طال الثواء به

يا شيخ هل لك في فتوى ابن عباس

هل لك في رخصة الأطراف ناعمة

تكون مثواك حتى مصدر ^(١) الناس ^(٢)

ومنه ما رواه أبو نضرة قال: قلت لجابر بن عبد الله: إن ابن الزبير ينهى عن المتعة وابن عباس يأمر بها، فقال: على يديّ جرى هذا الحديث، تمتعنا مع رسول الله ﷺ، وأبي بكر فلما ولي عمر - الحديث - وقال: ما زلنا نتمتع بالنساء حتى نهى

فوقع نظره على ابن عباس وكان قد أضر... وأنتك من متعة فإذا نزلت عن عودك هذا، فاسأل أمك عن بردي عوسجة... مستدرک الوسائل ١٤ / ٤٥١ ح ١٧٢٥٣، مروج الذهب ٣ / ٨١، السرائر ٢ / ٦١٩، الخلاف ٢ / ٢٢٦، جامع بيان العلم وفضله ٢ / ٢٣٦، محاضرات الراغب ٢ / ٩٤، زاد المعاد ١ / ٢١٩، ابن عباس وأموال البصرة ص ٤٩ - ٥٢.

١- في النسخ والخلاف «يصدر» وما أثبتناه من المأخذ، وفي بعضها «مرجع».

٢- مصنف عبد الرزاق ٧ / ٥٠٣، المغني ٧ / ٥٧٣، الدر المنثور ٢ / ٤٨٧، السنن الكبرى ٧ / ٢٠٥، السرائر ٢ / ٦١٩، تفسير القرطبي ٥ / ٨٨، الخلاف ٢ / ٢٢٦، الاعتبار ص ١٨٠، نيل الأوطار ٦ / ١٣٥، الزواج المؤقت في الإسلام ص ١٠١، الغدير ٦ / ٢٣١، وفي بعضها بأنحاء أخر نذكرها:

يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس
تكون مثواك حتى مرجع الناس

أقول للركب إذا طال الثواء بنا
في بضّة رخصة الأطراف ناعمة

أو

يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس
تكون مثواك حتى مصدر الناس

أقول للشيخ لما طال مجلسه
يا صاح هل لك في بيضا بهكنة

عنها عمر^(١).

واعلم أن فخر الدين الرازي ذكر في مفاتيح الغيب في الجواب عن الآية: «إِنَّ الْمَرَادَ بِالتَّحْلِيلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾»^(٢) ما هو المراد في «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ»^(٣) لكن المراد بالتحريم هناك هو النكاح المؤبد؛ ولأنه تعالى قال: «مُخَصِّنِينَ»^(٤) ولا إحصان في المتعة؛ ولقوله: «غَيْرَ مُسَافِحِينَ»^(٥) والمتعة لا يراد منها [إلا]^(٦) سفح الماء، ولا يطلب فيها الولد. ونقل هذا الجواب عن أبي بكر الرازي.

وأجاب عنه بأن المراد: أحل ما وراء هذه الأصناف المذكورة، وهو شامل للمتعة ولا تلازم بينه وبين مورد التحريم هناك، ولم يقدّم دليل على أن الإحصان لا يكون إلا بالمؤبد والمقصود من المتعة سفح الماء بطريق شرعي مأذون فيه، فلو قلتم: إن المتعة ليس مأذوناً فيها [فنقول: هذا أول البحث] ^(٧).

ثم قال: فظهر أن الكلام رخو والمعتمد فعل عمر^(٨).

١- الوسائل ١٢/٢١ ح ٢٦٣٨٦ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، بحار الأنوار ٨/٢٧٣ ط الحجري، صحيح مسلم ٨/١٦٨ و ٩/١٨٤، مسند أحمد بن حنبل ١/٥٢، ٣/٢٩٨ و ٣٦٣ و ٣٥٦، كنز العمال ١٦/٥٢١.

٢- النساء (٤): ٢٤.

٣- النساء (٤): ٢٣.

٤- النساء (٤): ٢٤.

٥- النساء (٤): ٢٤.

٦- أثبتناه من تفسير الفخر الرازي، وفي النسخ: «لا يراد بها سفح الماء» بدون كلمة «إلا».

٧- ما بين المعقوفين أثبتناه من مفاتيح الغيب.

٨- مفاتيح الغيب (تفسير الفخر الرازي) ١٠/٥٣.

احتجوا بوجوه:

أ- ما رواه يحيى بن سعيد، عن الحسن بن محمد، عن أبيه، عن أمير المؤمنين -عليه السلام- قال: «حرم رسول الله ﷺ المتعة»^(١).

ومثله رواية محمد بن مسلم، عن الحسن وعبد الله بن [ظ: ابني] محمد عن أبيهما^(٢).

ومثله رواية مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن^(٣).

وروى الزهري عن محمد بن عقيل، عن أبيه، عن أمير المؤمنين -عليه السلام-: «أن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة في غزاة تبوك»^(٤).

والجواب: أن يحيى أرسله عن الحسن والمرسل لا حجة فيه.

وأسنده الزهري وقد طعن ابن عزف^(٥) [كذا] في الزهري، وقال نافع: الزهري ساقط الحديث وكان عند نقاد الأثر^(٦) شديد التدليس^(٧).

والراوي عن محمد بن مسلم، إسماعيل بن يونس^(٨)، وهو ضعيف عند

١- مصنف عبد الرزاق ٧/ ٥٠١-٥٠٢، مسند عبد الله بن الزبير ١/ ٢٢ ح ٣٧.

٢- صحيح البخاري ١٩/ ٨٨، صحيح مسلم ٩/ ١٨٩، سنن ابن ماجه ١/ ٦٣٠ ح ١٩٦١، سنن الترمذي ٣/ ٤٣٠ ح ١١٢١، مفاتيح الغيب ١٠/ ٥١.

٣- مؤطا مالك ٢/ ٥٤٢، كتاب النكاح باب ١٨، الأم ٥/ ٧٩.

٤- صحيح مسلم ٩/ ١٦٠، مفاتيح الغيب ١٠/ ٥١ نقلاً عن الواحدي في البسيط.

٥- في النسخ «ابن عرف» أو «ابن عزف» ولم نعثر على ترجمتهما.

٦- نقاد الآثار أو نقلة الآثار ظ.

٧- راجع ترجمته: تهذيب التهذيب ١/ ١٧، سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٣٦.

٨- في النسخ «إسماعيل بن يونس» ولم نعثر على ترجمته في كتب الرجال والتراجم، و الظاهر أنه

تصحيف «إسرائيل بن يونس» كما نقل عنه عبد الرزاق في المصنف ٧/ ٥٠٦: «سمعت

عمر ينهي عن متعة النساء» راجع ترجمته: ميزان الاعتدال ١/ ٢٠٨-٢٠٩، تهذيب

التهذيب ١/ ٢٢٩-٢٣١.

أصحاب الحديث، وقال ابن معين: ليس بحجة.

والحسن بن محمد [ابن الحنفية] معروف عندهم بأراء قبيحة كالإرجاء^(١)،
على أننا قد نقلنا عنه القول بها والقراءة بأجل مسمى.

ثم إن الأحاديث مضطربة بين عام حنين وتبوك والفتح^(٢).

ويضعفه رواية عروة بن الزبير: أن خولة بنت الحكيم [ظ : حكيم] دخلت
على عمر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة بن أمية تمتع بامرأة فحملت منه، فخرج
عمر بن الخطاب، فقال: هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيها لرجمت^(٣).

وهو إنكار لتقدم النهي وبعد انخفائه عن أكابر الصحابة وإضافة
التحريم إلى نفسه في قوله: «أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما» مع إقراره «أنهما كانتا
على عهد رسول الله ﷺ»^(٤).

ب - نهى عنها عمر ولم ينكر عليه.

والجواب بمنع عدم النكير، وقد بيناه: سلّمنا لكن يلزمه البدعة في متعة
الحجّ ويجب الرجم على المتمتع لقوله: «لا أقدر على أحد زوج متعة إلا عذبت»

١- هو الحسن بن محمد ابن الحنفية، راجع: تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٦-٢٧٧، وفيه: «أول من
تكلم في الإرجاء... قلت المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي
يعيه أهل السنة المتعلق بالإيمان، وذلك أني وقفت على كتاب الحسن ابن محمد المذكور
أخرجه...».

٢- صحيح مسلم ٩/ ١٧٩، السنن الكبرى ٧/ ٢٠١، تفسير القرطبي ٥/ ٨٦-٨٧، كنز
العمال ١٦/ ٥٢٤-٥٢٥، الإيضاح ص ١٩٩-٢٠٠، التبيان ٣/ ١٦٦، الغدير ٦/ ٢٢٥.

٣- السنن الكبرى ٧/ ٢٠٦، الأم ٥/ ٢٣٥، الموطأ ٢/ ٥٤٢، المبسوط ٥/ ١٥٢، كنز العمال
١٦/ ٥٢٠ ح ٤٥٧١٧، الدر المنثور ٢/ ٤٨٦، الإيضاح ص ١٩٩.

٤- تقدم ذكر مأخذها.

بالحجارة» ^(١) فإنَّ عدم التنكير عندكم حاصل في الكل.

قالوا: لو صحَّ الإنكار لعلم ضرورة، كما علم انتفاؤه عن ابن عمر و ابن الزبير ^(٢).

قالوا: تقرير الدليل يحتاج إلى [العلم] الضروري باتفاق الجماعة فإذا لم يحصل ^(٣) لنا الاستدلال الصحيح على اتفاقهم على عدم الرضا يعدم العلم بالنكير.

قلنا: استقراره بأننا لا نحتاج إلى علم الاضطراب بنكير، بل إذا حصل لنا الدليل الصحيح على عدم اتفاقهم يعدم علم الضروري برضاهم.

قالوا: النكير ظاهر فلو وقع لنقل ضرورة بخلاف الرضا، فإنه عبارة عن عدم الإنكار.

قلنا: بقلبه ^(٤) فإنَّ الرضا لا يكون إلا ظاهراً فلو وقع لنقل ضرورة بخلاف الإنكار، فإنه عبارة عن عدم ظهور الرضا. والمومن [كذا] عليهم أنَّ الرضا لو كان عبارة عن عدم الإنكار لعلم رضا باقي الصحابة ضرورة، كما علم رضا أتباع عمر كابنه وابن الزبير.

وهذا جواب ما يوردونه في رضا أمير المؤمنين - عليه السلام - بالتقدم عليه ولأنَّه

١- تقدم ذكر مأخذها وهي ذيل جملة «وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما»، السنن الكبرى ٢٠٦/٧ وفيه «إلا غيبته» بدل «إلا عذبه» وأيضاً راجع: تلخيص الشافعي ٣١/٤.

٢- في النسخ «عن أبي عمران الزهر» أو «عن أبي عمر ابن الزهر» وما أثبتناه هو الصحيح كما سيأتي.

٣- في النسخ: إذا حصل.

٤- لعلَّ الصحيح: قلنا نقله.

لو كان إجماعاً لكفر مخالفه كابن عباس، وهو باطل بالإجماع.

قالوا: يجب على الصحابة إذا الإنكار في الحال.

قلنا: ترك خوف الفتنة مع معارضته بعدم إنكارهم عليه وجوب الرجم وتحريم مُتعة الحج، ولأنّه ليس بأبلغ من سماع علي - عليه السلام - فتواهم في الجنين وإلحاق عمر عليه في الاستفتاء وإبائه عن الجواب مراراً. وكون الجنين اجتهدياً لو سلّمناه والمتعة نصّاً لا يضرنا لوجود منكر في الجملة وعدم منكر فيها على أنّ الإنكار في الاجتهاد أولى؛ لإحالة المنصوص على النص، والعذر بعدم النكير في الاجتهاد بتصور المجتهد باطل؛ لقول عليّ - عليه السلام - : «إن كان القوم قد قاربوك^(١) فقد غشوك، وإن كانوا اجتهدوا فقد خطأوا»^(٢).

ثمّ يعارضون بما تواتر من وضع الخراج وإحداث الديوان وحظر نكاح الموالي في العربيات ومن المصادرات وتحويل المقام وفتح الباب الذي سدّه النبي ﷺ وقتل الجماعة بالواحد وغير ذلك^(٣) ممّا يخالفون فيه أو بعضهم مع عدم المنكر فإن أعاد الإنكار منع وساغ لنا مثله وإن ترك صلاحاً فكذا، وبأنّه سبّ عليّاً - عليه السلام - وأهل بيت النبي ﷺ في زمن معاوية منه ومن أتباعه ولم ينكر عليه مع اعترافهم بأنّه فسق أو كفر وسكت عن السلاطين الجوائر في سائر الزمان.

١- فارقوك. كذا في بعض النسخ.

٢- «عن الحسن» قال: أرسل عمر بن الخطاب إلى امرأة مغية كان يدخل عليها، فانكر ذلك فأرسل إليها فقبل لها: أجبي عمر، فقالت: يا ويلها ما لها ولعمر... وصمت عليّ فأقبل على عليّ فقال: ما تقول؟ قال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوالك...» كنز العمال ١٥/ ٨٤- ٨٥ ح ٤٠٢٠١.

٣- راجع للزيادة: شرح نهج البلاغة ١٢/ ٢٨١- ٢٨٩، تلخيص الشافي ٤/ ٥٠، بحار الأنوار ٨/ ٢٨٧ ط الحجري.

ج - قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ - إلى: -
 العادُونَ^(١) وليست زوجة وإلا لورثت، واعتدت بالوفاة بالأربعة والعشرة،
 وطلّقت و لو عنت وظوهرت وأولي منها، وكان وطئها محلاً، وكان لها سكنى في
 العدة.

والجواب: ينتقض الأول بعد تسليم عدم الإرث بالذمية والأمة والقاتلة،
 وخروجهن بالإجماع معارض به لوقوع الإجماع المركب على عدم إرثها. أمّا عندكم
 فلعدم الزوجية، وأمّا عندنا فلعدم الدوام، ولأنّ التخصيص جائز بدليل غير
 الإجماع وهو موجود لتواتر الروايات من الشيعة بعدم الإرث، والمطالبة بعلة عدم
 الإرث في المتعة بوجودها في المذكورات لما نفع الكفر والقتل والرق باطلة لبطلان
 القياس، ولذا العلة موجودة قبل الشرع ولا حكم ويستحيل حصول العلة من
 دون المعلول.

وإن عني به المعروف^(٢) قلنا: اشترط عقدّها بأجل ومهر فإن طلبت علّتها
 طولبوا بها وإن كان للمصلحة فهو معتمدنا.

وكان الداركي^(٣) حضر مجلس النقيب أبي الحسن المحمّدي^(٤) فسأل عن
 دليل تحريم المتعة فأورد الآية^(٥) فأجيب بما سلف فعدل باختلاف أحكام المرأة
 عند لفظ المتعة والتزويج، وعدم وقوع واحد منهما بالآخر.

٢- المؤمنون (٢٣): ٦-٧: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ فمن
 ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون.

٢- راجع للزيادة: مسألة في نكاح المتعة ضمن رسائل الشريف المرتضى ٣٠٣/٤-٣٠٥.

٣- في العيون والمحاسن ص ١٢٥: «أبو القاسم الداركي».

٤- في العيون والمحاسن ص ١٢٥: «أبو الحسن أحمد بن القاسم المحمدي...».

٥- تقدم آنفاً.

فأجابه - رحمه الله - بعدم الاختلاف بمجرد اللفظ بل بالأجل، وتجويز وقوع كل منهما بالآخر؛ فبهت^(١).

وينتقض الثاني بعدة الذمّية والخروج بدليل يتعارض به.

ويعارض الثالث بفرقة اللعان والردّة وفسخ مشترى الأمة والمتعة والمالكة لزوجها والمرضعة فإنّه ليس بطلاق مع تحقق الزوجية.

والتحقيق قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الآية^(٢)، ليس فيه دليل على انتفاء الزوجيّة من غير المطلقة بل هو ذكر شرائط الطلاق الواقع بقرينة ﴿إِذَا﴾ المتضمنة لمعنى الشرط فإنّه لا يلزم من قوله: «إذا دخلت مدينة فأقم بها يوماً» انتفاء المدينة عمّا لم يقم بها، والمتعة غنيّة عن الطلاق بغيره كالمذكورات، والاعتذار بعروض مانع^(٣) غير الطلاق معارض بجوابه في أصل العقد بل هو أولى.

ويعارض الرابع بعدم لعان الذمّية والأمة وبعدم لعان الحرّة - عند قوم - تحت العبد والأخرس الحرّ مع أنّ مذهبنا وقوع اللعان بها.

وأما الظهار فإنّه واقع والنقل عن الشيعة بعدمه تحرّص، وفرقهم بينه وبين الإيلاء بحلّ اليمين بمضيّ المدّة.

والجواب عن الإيلاء كالطلاق ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾^(٤) وأنّ الإيلاء لا يقع عندنا إلّا في الأحرار، وهو مذهب بعضهم ولا تخصيص في

١- راجع العيون والمحاسن ص ١٢٥-١٢٦، المتعة ص ١١٧.

٢- البقرة (٢): ٢٣١ و٢٣٢.

٣- في النسب: مانع ان غير

٤- البقرة (٢): ٢٢٧.

المتعة، ويمكن الفرق قياسياً إلزامياً باختصاص المتعة بمدة قد يقصر عن زمان الإيلاء وشرط الإيلاء أن لا يمكن الحلّ بل لها لعنة والكفارة أو الطلاق.

ويعارض التحليل بعدم تحليل العبد والصبي والوطئ في الدبر مع صدق الزوجية.

والسكنى للمطلقة، وقد سلف انتفاء الطلاق.

وربما قال بعضهم: إنّ الشبهة لا يلحق بها، وهو غلط لإجماعهم على تبعية الولد.

د- قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بوليّ وشاهدين»^(١)، وقوله - عليه السلام -^(٢): «الزانية التي تنكح نفسها بغير شهود»^(٣).

والجواب: إنّهما خبر واحد فلا يعارض القطعيّ، مع نقض الأوّل بالموطوءة بملك اليمين؛ فإنّه يصدق النكاح مع عدم الفقر إلى الشاهدين؛ ومعارض

١- مصنف عبد الرزاق ١٩٦/٦-٢٠٠، صحيح البخاري ٩٥/١٩ و١١٩/١٦٩، الأمّ ٢٢٢/٧، مسند أحمد بن حنبل ٢٥٠/١ و٣٩٤/٤، ٤١٣، ٤١٨، ٦/٢٦٠، سنن أبي داود ٢٢٩/٢، ح ٢٠٨٥، سنن الترمذي ٤٠٧/٣، السنن الكبرى ١٢٥/٧، سنن ابن ماجه ٦٠٥/١، كنز العمال ١٦/٥٢٨-٥٣١، الخلاف ٢٠٧/٢، وفي التهذيب ٢٥٥/٧ ح ١١٠١ والاستبصار ٣/١٤٦ ح ٥٢٩: «... كتب إلى أبي الحسن - عليه السلام -... فكتب - عليه السلام -: التزويج الدائم لا يكون إلا بوليّ وشاهدين» الوسائل ٢١/٣٤ ح ٢٦٤٥٧.

٢- ورد في النسخ جملة «عليه السلام» ولكن لم نجدها في كتب الأحاديث عن النبي ﷺ أو الأئمة - عليهم السلام -.

٣- السنن الكبرى ٧/١٢٥، مصنف عبد الرزاق ٦/٢٠٠: «... عن أبي هريرة قال: لا تنكح المرأة نفسها، فإنّ الزانية تنكح نفسها». وفي كنز العمال ١٦/٥٣٠: «عن ابن عباس قال: البغي التي تزوّج نفسها بغير وليّ».

بقوله ﷺ: «الأيُّمُ»^(١) أحقُّ بنفسها»^(٢)، ولأنَّ المنفَى هنا الفضل والكمال، كالمنفَى في قوله ﷺ: «لا صلاة لجار المسجد إلَّا في المسجد»^(٣).

والثاني متروك الظاهر فإنَّ المتمتعة ليست زانية بالإجماع.

[على]^(٤) أنَّ هذه الوجوه لو صحَّت لمنعنا (كذا) أصل شرعية المتعة، ولم يقل به أحد.

١- الأيُّم: في الأصل من لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً، والمراد ههنا الثيب.

٢- «... عن ابن عباس أنَّ النبي ﷺ قال: الأيُّمُ أحقُّ بنفسها من وليِّها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها؟ قال: نعم» راجع: صحيح مسلم ٩/٢٠٤، الموطأ ٢/٥٢٥، السنن الكبرى ٧/١١٨، الأم ٧/٢٢٢، سنن أبي داود ٢/٢٣٢ ح ٢٠٩٨، مسند أحمد بن حنبل ١/٢١٩ و...، سنن الترمذي ٣/٤١٦ ح ١١٠٨، سنن ابن ماجه ١/٦٠١ ح ١٨٧٠.

٣- التهذيب ١/٩٢ ح ٢٤٤ مرسلاً عن النبي ﷺ، الوسائل ٥/١٩٤ ح ٦٣١٠ وفيهما «في مسجده» بدل «في المسجد». ورواه في دعائم الإسلام ١/١٤٨ عن عليّ -عليه السلام- «أنَّه قال لا صلاة لجار المسجد إلَّا في المسجد...»، راجع، مستدرک الوسائل ٣/٣٥٦ ح ٣٧٦٧-٣٧٦٨.

٤- في النسخ: إن قيل.

الباب الثاني:

في فضلها

قال: أخبرني الشيخ الثقة الصدوق أبو القاسم جعفر بن محمد ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله ^(١) عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير ^(٢)، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: «يستحب للرجل أن يتزوج المتعة، وما أحب للرجل منكم أن يخرج من الدنيا حتى يتزوج المتعة ولو مرة» ^(٣).

ابن عيسى المذكور، عن بكر بن محمد مرسلاً، عن الصادق -عليه السلام- حيث سُئل عن المتعة، فقال: «أكره للرجل أن يخرج من الدنيا وقد بقيت خلّة من خلال رسول الله ﷺ لم يقضها» ^(٤).

- ١- في النسخ «سعيد بن عبد الله» وهو تصحيف وما أثبتناه هو الصحيح كما في الوسائل.
- ٢- في الوسائل «أحمد بن محمد بن عيسى عن هشام بن سالم» وسقط عنه «ابن أبي عمير».
- ٣- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٥، الوسائل ١٥/٢١ ح ٢٦٣٩٧، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.
- ٤- في النسخ: وبه قال ابن... ولعل الصحيح: وبه عن ابن عيسى أي بالسند المذكور عن ابن عيسى.
- ٥- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٥، مستدرك الوسائل ١٤/٤٥١، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الفقيه ٣/٢٩٥ ح ١٤٠٣، قرب الاسناد ص ٢١.

وبالإسناد عن ابن عيسى، عن الحجاج^(١)، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنه قال لي: «تمتعت؟ قلت: لا، قال: لا تخرج من الدنيا حتى تحيي السنة»^(٢).

وبه عن أحمد بن محمد، عن ابن أشيم^(٣)، عن مروان بن مسلم، عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: «قال لي أبو عبد الله - عليه السلام - : تمتعت منذ خرجت من أهلك؟ فقلت: لكثرة من معي من الطروقة أغنائي الله عنها، قال: وإن كنت مستغنياً فإني أحب أن تحيي سنة رسول الله ﷺ»^(٤).

وبالإسناد عن أحمد بن محمد بن خالد، عن سعد بن سعد^(٥)، عن إسماعيل الجعفي^(٦)، قال: قال أبو عبد الله - عليه السلام - : «يا إسماعيل تمتعت العام؟ قلت: نعم، قال: لا أعني متعة الحج، قلت: فما؟ قال: متعة النساء، قلت: في جارية بربرية فارهة. قال: قد يحل يا إسماعيل تمتع بها وجدت ولو سنديّة»^(٧).

١- في الوسائل «عن ابن الحجاج، وهو خطأ، راجع معجم رجال الحديث ٢٣٠/٤ و١٦١/١١، وفيه (ج ١١/١٦١): «العلاء ... وروى عنه ... الحجاج».

٢- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٦/١٠٣، الوسائل ١٥/٢١ ح ٢٦٣٩٧، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٣- في النسخ «أحمد بن محمد بن أشيم» وفيه سقط، وما أثبتناه هو الصحيح، كما في المآخذ، وفي معجم رجال الحديث ٢٠٣/٢: «أحمد بن محمد بن عيسى ... روى عن ... ابن أشيم».

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٦/١٠٣، الوسائل ١٥/٢١ ح ٢٦٤٠٠، مستدرک الوسائل ٤٥٢/١٤، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٥- في النسخ «سعيد بن بشير» أو «سعد بن بشر» وما أثبتناه هو الصحيح كما في البحار والوسائل.

٦- هو إسماعيل بن جابر الجعفي الكوفي، راجع: جامع الرواة ٩٣/١-٩٤، معجم رجال الحديث ١١٥/٣.

٧- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٦/١٠٣، الوسائل ١٥/٢١ ح ٢٦٣٩٩، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، وفيهما «قد قيل» بدل «قد يحل».

وبه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن [أبي] ^(١) حمزة البطائي، عن أبي بصير، قال: دخلت على أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق - عليه السلام - فقال: «يا أبا محمد تمتعت منذ خرجت من أهلك بشيء من النساء؟ قلت: لا، قال: ولم؟ قلت: ما معي من النفقة يقصر عن ذلك، قال: فأمر لي بدينار وقال: أقسمت عليك إن صرت إلى منزلك حتى تفعل، قال: ففعلت» ^(٢).

وبه عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن عبد الله، عن صالح بن عقبة، عن أبيه، عن الباقر - عليه السلام - قال: قلت: للمتمتع ثواب؟ قال: «إن كان يريد بذلك الله عز وجل وخلافاً لفلان لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له حسنة، وإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله [له] ^(٣) بعدد ما مرّ من الماء على شعره، قال: قلت: بعدد الشعر؟ قال: نعم بعدد الشعر» ^(٤).

وبه عن أحمد بن محمد بن محمد عن الحسن ^(٥)، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله ابن القاسم، عن عبد الله بن سنان، عن الصادق - عليه السلام - قال: «إن الله عز وجل

١- أثبتناه من المأخذ وكتب الرجال.

٢- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٦/١٠٣، الوسائل ١٦/٢١ ح ٢٦٤٠١، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٣- أثبتناه من المأخذ.

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٦/١٠٣، مستدرک الوسائل ١٤/٤٥٢، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد؛ الفقيه ٣/٢٩٥ ح ١٤٠١، الوسائل ١٣/٢١ ح ٢٦٣٩٠.

٥- في النسخ «أحمد بن محمد بن موسى بن سعدان»، وفي البحار «أحمد بن محمد بن الحسن عن موسى بن سعدان» وما أثبتناه هو الصحيح، كما في المستدرک، راجع معجم رجال الحديث ٣٠٢/٢ و٤٥/١٩.

حرّم على شيعتنا المسكر من كلّ شراب، وعوّضهم من ذلك المتعة»^(١).

وبه عن أحمد بن محمد بن علي، عن الباقر -عليه السلام- قال: «قال رسول الله ﷺ: لما أسري بي إلى السماء لحقني جبرئيل -عليه السلام- فقال: يا محمد ﷺ، إنّ الله عزّ وجلّ يقول: إني قد غفرت للمتمتّعين من النساء»^(٢).

وبه عن أحمد بن محمد بن موسى، عن عليّ بن محمد الهمداني، عن رجل سمّاه، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: «ما من رجل تمتّع ثمّ اغتسل إلّا خلق الله من كلّ قطرة تقطر منه [سبعين]»^(٣) ملكاً يستغفرون له إلى يوم القيامة ويلعنون متجنّبها إلى أن تقوم الساعة، وهذا قليل من كثير في هذا المعنى»^(٤).

وبه عن ابن قولويه، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد ابن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن بشر بن حمزة، عن رجل من قریش، قال: بعثت إليّ ابنة عمّة لي، لها مال كثير، قد عرفت كثرة من يخطبني من الرجال ولم أزوجهم نفسي، وما بعثت إليك رغبة في الرجال غير أنّه بلغني أنّ المتعة أحلّها الله في كتابه

١- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٦، مستدرك الوسائل ٤٥٢/١٤ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٢- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٦، مستدرك الوسائل ٤٥٢/١٤ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد؛ وفي البحار «عن أحمد بن علي عن الباقر»، وفي المستدرك «عن أحمد بن محمد، عن... علي، عن الباقر»؛ وفي الفقيه ٢٩٥/٣ ح ١٤٠٢ رواه مرسلاً، الوسائل ١٣/٢١ ح ٢٦٣٩١.

٣- أثبتناه من البحار والوسائل.

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٧، الوسائل ١٦/٢١ ح ٢٦٤٠٢، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، وفي البحار: «عن أحمد بن محمد، عن موسى بن عليّ بن محمد الهمداني»، وفي الوسائل: «عن ابن عيسى، عن محمد بن علي الهمداني».

وسنّها رسول الله ﷺ في سنّته فحرّمها عمر، فأحببت أن أطيع الله ورسوله^(١)، وأعصى عمر^(٢) فتزوّجني متعة، فقلت لها: حتّى أدخل على أبي جعفر - عليه السلام - فاستشيره، فدخلت عليه فخبّرتّه، فقال: «إفعل صلّى الله عليهما من زوج»^(٣).

وبه إلى ابن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن علي السائي، قال: قلت لأبي الحسن - عليه السلام - إني كنت أتزوّج المتعة فكرهتها وتشأمت بها، فأعطيت الله عهداً بين الركن والمقام، وجعلت عليّ كذا نذراً وصياماً أن لا أتزوّجها، ثم إن ذلك شقّ عليّ وندمت على يميني ولم يكن بيدي من القوة ما أتزوّج في العلانية، قال: فقال لي: «عاهدت الله أن لا تطيعه والله لئن لم تطعه لتعصيته»^(٤).^(٥)

١- في بعض النسخ «رسول الله».

٢- في الكافي والوسائل «زفر» بدل «عمر» قال العلامة المجلسي في مرآة العقول ٢٥٤/٢٠-٢٥٥: «وإنما عبّر عن عمر بـ «زفر» تقيّة لإشراكهما في الوزن والعدل التقديري، وهو اسم لبعض فقهاء المخالفين أيضاً».

٣- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٧ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٤٦٥/٥، الوسائل ١٤/٢١ ح ٢٦٣٩٦، وفيها «عليكما» بدل «عليهما».

٤- في النسخ «لا ما لم يقطعه لنقصه» وهو خطأ، وما أثبتناه من المأخذ.

٥- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٧ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٤٥٠/٥، التهذيب ٧/٢٥١ ح ١٠٨٣ و ٨/٣١٢ ح ١١٥٨، الاستبصار ٣/١٤٢ ح ٥١٠، الوسائل ١٦/٢١ ح ٢٦٤٠٣، نوادر أحمد بن محمد بن عيسى ص ٥٨، مستدرک الوسائل ٤٥٣/١٤.

الباب الثالث:

في كيفيتها وأحكامها

وهذا الباب لم ألتزم فيه بالاختصار على كلامه - رحمه الله - بل زدْتُ عليه لسعته، وهو يتوقف على فصول:

الأول: العقد:

وهو الإيجاب والقبول، الألفاظ الثلاثة وصيغته الماضي أو المستقبل على الأقوى، والأمر وهي: زَوَّجْتُكَ وَأَنْكَحْتُكَ وَمَتَّعْتُكَ مَدَّةَ كَذَا بِكَذَا، فلو قال: مَلَكَتْكَ أَوْ سَوَّغْتُكَ أَوْ أَجَرْتُكَ أَوْ أَبَحْتُكَ أَوْ بَعْتُكَ لم ينعقد. والقبول: قبلت أَوْ رضيت أَوْ تزَوَّجْتُ أَوْ نَكَحْتُكَ أَوْ مَسِسْتُ، مطابقاً أو غيره.

ولا يراعى فيه الترتيب، فلو تقدّم القبول أو ذكر المهر على الأجل صحّ. ويشترط ذكر الأجل والمهر في المتقدّم إيجاباً أو قبولاً.

وقال المفيد - رحمه الله -: يقول: تمتعيني نفسك أو تنكحيني أو تزوجيني على كتاب الله وسنة رسوله نكاحاً غير سفاح كذا يوماً بكذا على أن لا توارث بيننا، وأن أضع الماء ما شئتُ وأن تقضي مني عند انقضاء الأجل خمسة وأربعين يوماً عِدَّةً^(١)؛

١- راجع: المقنع ص ٢٩، الهداية ص ٦٠ (الجوامع الفقهية)، فقه الرضا ص ٢٣٢.

فإذا أجابته استحَبَّ إعادة القبول والمعتبر الأول، والثاني شرط في هذا النكاح على المأثور عن الأئمة -عليهم السلام- فالأقرب استحباب هذه الشروط والاكتفاء بالمستقبل.

ولعلَّ مراد الشيخ: أنها أجابت: تمتعتك لا ^(١) قبلتُ.

وروى بإسناده إلى ابن قولويه، عن علي بن حاتم، عن أحمد بن إدريس ^(٢)، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الهري، ^(٣) عن الحسن بن علي بن يقطين، قال: قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر -عليه السلام-: «أدنى ما يجزى من القبول ^(٤) أن تقول: أَتَزَوَّجُكَ متعة على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ بكذا وكذا إلى كذا» ^(٥).

الفصل الثاني: العاقدان:

ويُشترط كما ليتها وإسلام زوج المسلمة وبالعكس إلا الكتابية. قال المفيد -رحمه الله - لغلبة الشهوة أو إفراط صحبة أو خوف زنى مع المؤمنة فالظاهر الاستحباب.

١- في النسخ: مثلاً قبلت.

٢- في النسخ «علي بن إدريس» وما أثبتناه هو الصحيح كما في البحار والمستدرك، وهو أحمد ابن إدريس أبو علي الأشعري القمي، راجع: جامع الرواة ١/ ٤٠، معجم رجال الحديث ٢/ ٣٨ وفيه: «أحمد بن إدريس... فقد روى... عن أحمد بن محمد بن عيسى... وروى عنه... علي بن حاتم».

٣- في النسخ «الهري»، وفي البحار «السري» وفي المستدرك «الشري» ولم نعث على ترجيحها؛ وفي معجم رجال الحديث ٥/ ٥٨ - ٦٠ «الحسن بن علي بن يقطين... روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى... والسياري» والظاهر أنه زائد ولا ربط له بالسند.

٤- في البحار والمستدرك «القول» بدل «القبول».

٥- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/ ٣٠٧، مستدرك الوسائل ١٤/ ٤٦١، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

وإذن الحرّة والعمة والحالة في متعة الأمة وبنت الأخ والأخت فيقف.
ويكره لواجد الحرّة متعة أمة [ظ: الأمة] واقتضاض البكر بلا إذن الأب
خوف العيب وجوازه (كذا).

وبالإسناد إلى أحمد بن محمد بن عيسى، عن رجاله مرفوعاً إلى الأئمة
-عليهم السلام- منهم محمد بن مسلم، قال: قال أبو عبد الله -عليه السلام-: «لا بأس
بتزويج البكر إذا رضيت من غير إذن أبيها»^(١).

وجميل بن درّاج حيث سأل الصادق -عليه السلام-: عن التمتع بالبكر؟ قال:
«لا بأس أن يتمتع بالبكر ما لم يُفَضَّ إليها كراهية العيب على أهلها»^(٢).

الفصل الثالث: في المهر:

وهو شرط هنا بالإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، رواه عن ابن
محبوب،^(٣) عن جميل بن درّاج، عمّن رواه، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: «لا
تكون متعة إلاّ بأمرين: أجل مسمّى والمهر»^(٤).
وشرطه الملكية والتقويم ولا يتقدّر.

١- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/١٠٧-٣٠٨، مستدرك الوسائل ١٤/٤٥٩ نقلاً عن رسالة
المتعة للمفيد، التهذيب ٧/٢٥٤ ح ١٠٩٥، الوسائل ٢١/٣٤ ح ٢٦٤٥٤.

٢- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٨، مستدرك الوسائل ١٤/٤٥٩ نقلاً عن رسالة المتعة
للمفيد، الكافي ٥/٤٦٢، الوسائل ٢١/٣٢ ح ٢٦٤٤٧.

٣- في النسخ «ابن محمود» وهو تصحيف.

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٨، مستدرك الوسائل ١٤/٤٦٠ نقلاً عن رسالة المتعة
للمفيد وفيها: «وأجر مسمّى» بدل «والمهر»، الكافي ٥/٤٥٥، التهذيب ٧/٢٦٢
ح ١١٢٣، الوسائل ٢١/٤٢ ح ٢٦٤٨٣.

لرواية محمد بن مسلم الثقفي، عن أبي عبد الله - عليه السلام - : حيث سأله كم المهر في المتعة؟ قال: «ما تراضيا عليه إلى ما شاء من الأجل» ^(١).

ورواية محمد بن نعمان الأحول، قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - ما أدنى أن يتزوج به المتمتع؟ قال: «بكف من بُرٍّ» ^(٢).

ورواية هشام بن سالم، عن الصادق - عليه السلام - عن الأدنى في المتعة؟ قال: «سواك يعضّ عليه» ^(٣).

ورواية أبي بصير، عن الصادق - عليه السلام - في المتعة: «يجزيها الدرهم فما فوقه» ^(٤).

وروى أبو بصير أيضاً، عنه - عليه السلام - : «كفّ من طعام أو دقيق أو سويق أو تمر» ^(٥).

وغير ذلك من الأحاديث.

١- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٨/١٠٣، مستدرك الوسائل ١٤/٤٦٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٥٧، التهذيب ٧/٢٦٤ ح ١١٤١، الاستبصار ٣/١٤٩ ح ٥٤٧، نوادر أحمد بن محمد بن عيسى ص ٨٢، الوسائل ٢١/٤٩ ح ٢٦٥٠١.

٢- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٨/١٠٣، مستدرك الوسائل ١٤/٤٦٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد. الكافي ٥/٤٥٧، التهذيب ٧/٢٦٠ ح ١١٢٥، الفقيه ٣/٢٩٤، الوسائل ٢١/٤٩ ح ٢٦٥٠٠.

٣- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٨/١٠٣، مستدرك الوسائل ١٤/٤٦٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٨/١٠٣، مستدرك الوسائل ١٤/٤٦٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٥٧، نوادر أحمد بن محمد بن عيسى ص ٦٦، التهذيب ٧/٢٦٠ ح ١١٢٦، قرب الاسناد ص ٧٧، الوسائل ٢١/٤٨-٤٩ ح ٢٦٤٩٩.

٥- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٨/١٠٣، مستدرك الوسائل ١٤/٤٦٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٥٧، الوسائل ٢١/٥٠ ح ٢٦٥٠٣.

والمعلومية ولو مشاهدة أو صفاءً.

ويملك بالعقد ويستقرّ بالإيفاء، فيتقصر بنقصه منها لا منه ولا لنحو
حيض للرواية^(١)، أو موت في الظاهر.

ولو وهبها المدة قبله ينصف، وكذا فسخها لعنة أو ردة عن فطرة.

الفصل الرابع: الأجل:

وهو شرط لما ذكرنا، ويشترط معلوميته لا اتصاله؛ للأصل، ولأنها مستأجرة
لقول الباقر^(٢)، والصادق^(٣) -عليهما السلام-.

ولفحوى رواية بكار بن كردم^(٤)، عن أبي عبد الله -عليه السلام- في الرجل يلقى
المرأة فيقول لها: تزوجيني نفسك شهراً ولا يسمي الشهر بعينه، ثم يمضي
فبلغها^(٥) بعد سنين، فقال: «له شهره إن كان سمّاه، فإن لم يكن سمّاه فلا سبيل

١- وهي رواية صفوان بن يحيى عن عمر بن حنظلة، قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-:
أتزوج المرأة شهراً بشيء مسمى فتأتي بعض الشهر ولانفي ببعض الشهر، قال: تحبس عنها
من صداقها بقدر ما احتبست عنك، إلا أيام حيضها فإنها لها الفقيه ٣/ ٢٩٤ ح ١٣٩٧،
الوسائل ٢١/ ٦٢ ح ٢٦٥٣٦.

٢- وهي رواية «... محمد بن مسلم، عن أبي جعفر -عليه السلام- في المتعة، قال: ليست من
الأربع: لأنها لا تطلق ولا ترث وإنما هي مستأجرة» الكافي ٥/ ٤٥١، التهذيب ٧/ ٢٥٩
ح ١١٢١، الاستبصار ٣/ ١٤٧ ح ٥٣٩، الوسائل ٢١/ ١٩ ح ٢٦٤٠٩.

٣- وهي رواية: «... عبيد بن زرارة عن أبيه، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: ذكرت له المتعة:
أهي من الأربع، فقال: «تزوج منهن ألفاً فإنهن مستأجرات» الكافي ٥/ ٤٥٢، التهذيب
٧/ ٢٥٨-٢٥٩ ح ١١٢٠، الاستبصار ٣/ ١٤٧ ح ٥٣٨، الوسائل ٢١/ ١٨ ح ٢٦٤٠٧.

٤- في النسخ والبحار «ابن بكار» وهو تصحيف وما أثبتناه هو الصحيح.

٥- في الكافي والتهذيب «يلقاها» بدل «فبلغها».

له عليها»^(١).

وبتركه يبطل المتعة وكذا الجملة.

يجوز إطلاق الاستمتاع فيه فتسوغه إلا أوقات الضرورة، وتخصيصه بزمان ومكان وعدد فيباح المنفي بإسقاط الشرط للملكية البضع.

الفصل الخامس: [في] الأحكام:

يجوز اشتراط السائغ ويلزم تخرسه لا بإعادته [كذا].

والعزل بغير إذن ولإذنه [كذا]، ولا يباح له فعله إلا بالشرط، وبكل حال يلحق الولد ويتنفي بالنفي.

ولا توارث، وشرطه لغو في قول، ومؤكد في آخر.

وعدتها حيضتان في الأشهر. والمستبرأة بشهر ونصف. وفي الوفاة بالآية^(٢).

ويستحب الإشهاد لرواية ابن قولويه، عن علي بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن ابن عيسى، عن ابن محبوب، عن أبي جميلة، عن حمران بن أعين، عن أحدهما -عليهما السلام- حيث سئل عن المتعة بشهود؟ فقال: إن أشهد فحسن، وإن لم يُشهد فجائز، أليس الله وملائكته يشهدون^(٣).

وبه عن ابن محبوب عن محمد بن الفضيل^(٤)، عن الحارث بن المغيرة، أنه

١- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣٠٨ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٤٦٦/٥، الفقيه

٣/٢٩٧ ح ١٤١٠، التهذيب ٢٦٧/٧ ح ١١٥٠، الوسائل ٧٢/٢١ ح ٢٦٥٦٤.

٢- وهي: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً﴾ الآية، البقرة (٢): ٢٣٤.

٣- لم ترو هذه الرواية في البحار والمستدرک.

٤- في النسخ والمآخذ «محمد بن الفضل» وما أثبتناه من التهذيب والاستبصار والوسائل.

سأل أبا عبد الله - عليه السلام - : هل يجزي في المتعة رجل وامرأتان؟ قال: «نعم ويجزيه رجل واحد، وإنّا ذلك لمكان البراءة ولثلاً تقول في نفسها هو فجور»^(١).

وبه عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم ومحسن [بن أحمد]^(٢) عن أبان^(٣)، عن زرارة، عن حمران، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: قلت: أتزوّج المتعة بغير شهود؟ قال: [لا]^(٤) إلا أن تكون مثلك^(٥).

يريد - عليه السلام - [إن] كانت عارفة مثلك في الديانة لم يحتج إلى شهود، وإن كانت ساكطة أو جاهلة أو مستضعفة فأشهد لثلاً تظنّ الفجور.

ولا حصر في عددها لأنّهنّ كملك اليمين، لما أخبرني ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد، عن ابن عيسى^(٦)، عن محمد بن خالد، عن القاسم بن عروة، عن عبد الحميد، عن محمد بن مسلم، [عن أبي جعفر - عليه السلام -]^(٧) في المتعة؟ قال: «ليس

١- بحار الأنوار ١٠٠/١٠٣ أو ٣٠٨/١٤، مستدرک الوسائل ١٤/٤٦٩ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، التهذيب ٧/٢٦٢ ح ١١٣٢، الاستبصار ٣/١٤٩ ح ٥٤٥، الوسائل ٢١/٦٤ ح ٢٦٥٤٢.

٢- هو محسن بن أحمد القيسي، راجع: معجم رجال الحديث ١٤/١٩٢.

٣- لا يدرى أنّه أيّ أبان، لأنّ علي بن الحكم ومحسن بن أحمد يرويان عن «أبان بن تغلب وأبان ابن الأحمر وأبان بن عثمان» راجع: معجم رجال الحديث ١١/٣٨٢ و ١٤/١٩٣.

٤- أثبتناه من البحار والمستدرک.

٥- بحار الأنوار ١٠٠/١٠٣ أو ٣٠٩/١٤، مستدرک الوسائل ١٤/٤٦٩ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٦- في النسخ «عن سعد بن عيسى» وهو تصحيف وما أثبتناه من البحار، وفي المستدرک: «سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى» وفي الكافي: «عن أحمد عن الحسين بن سعيد ومحمد بن خالد».

٧- أثبتناه من المأخذ.

من الأربع؛ لأنها لا تطلق ولا ترث»^(١).

وعن حماد بن عثمان^(٢)، قال: سئل أبو عبد الله الصادق -عليه السلام- عن المتعة هي من الأربعة؟ قال: «لا، ولا من السبعين»^(٣).

وعن أبي بصير أنه ذكر للصادق -عليه السلام- المتعة وهل هي من الأربع؟ فقال: «تزوج منهن ألفاً»^(٤).

وعن عمر بن أذينة قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: كم تحل من المتعة؟ فقال لي: «هن بمنزلة الإماء»^(٥).

١- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩/١٠٣، مستدرك الوسائل ١٤/٤٥٤ و ٤٧٠ و ٤٧٣، نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، ونوادير أحمد بن محمد بن عيسى ص ٨٩ ح ٢٠٦، الكافي ٥/٤٥١، التهذيب ٧/٢٥٩ ح ١١٢١، الاستبصار ٣/١٤٧ ح ٥٣٩، الوسائل ٢١/١٨ ح ٢٦٤٠٩.

٢- في البحار «عن حماد بن عيسى».

٣- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩/١٠٣، مستدرك الوسائل ١٤/٤٥٤ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٥١، الفقيه ٣/٢٩٤ ح ١٣٩٥، التهذيب ٧/٢٥٨ ح ١١١٩، الاستبصار ٣/١٤٧ ح ٥٣٧، الوسائل ٢١/١٩ ح ٢٦٤١٢.

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩/١٠٣، مستدرك الوسائل ١٤/٤٥٤ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٥- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩/١٠٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٥١، الوسائل ٢١/١٩ ح ٢٦٤١١، وفي البحار سقط واختلط مع روايات الآتية وهو هكذا: «عن عمر بن أذينة قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-، والبزنطي عن أبي الحسن -عليه السلام-، أنها من الأربع» وهو كما ترى، لأن في رواية عمر بن أذينة يقول: «هن بمنزلة الإماء» وفي رواية عمار: «أنها من الأربع».

ورواية عمّار ^(١) عن أبي عبد الله - عليه السلام -، والبنظي ^(٢) عن أبي الحسن - عليه السلام - : «أنتها من الأربع» ^(٣) حملت على الاحتياط أو الاستحباب.

ولا يجوز متعة الزانية ما لم تُثَبِّ.

ولو زنى بها وتابا حلّت بعد الاستبراء من الزنى ولو عقد لم يَطَأ حتّى تحيض حفظاً للنسب.

لرواية محمد بن فضيل، عن أبي الحسن - عليه السلام - في المرأة الحسنة الفاجرة، هل يجوز للرجل أن يتمتع بها يوماً أو أكثر؟ قال: «إذا كانت مشهورة بالزنا فلا يتمتع بها ولا ينكحها» ^(٤).

١- وهي رواية «... عن عمار الساباطي، عن أبي عبد الله - عليه السلام -، عن المتعة، فقال: هي أحد الأربعة» التهذيب ٢٥٩/٧ ح ١١٢٢، الاستبصار ١٤٧/٣ ح ٥٤٠، الوسائل ٢٠/٢١ ح ٢٦٤١٥.

٢- وهي هكذا: «... عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن الرضا - عليه السلام - قال: قال أبو جعفر - عليه السلام - اجعلوهنّ مع الأربع» فقال له صفوان بن يحيى: على الاحتياط؟ قال نعم». التهذيب ٢٥٩/٧ ح ١٢٢٤، الاستبصار ١٤٨/٣ ح ٥٤٢، قرب الإسناد ص ١٥٩، الوسائل ٢٠/٢١ ح ٢٦٤١٤.

٣- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩/١٠٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، وفيه: عن عمر بن أذينة قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - والبنظي عن أبي الحسن - عليه السلام - أنتها من الأربع، وهو كما ترى لأنّ في رواية عمار «أنتها من الأربع» لا «رواية عمر بن أذينة».

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩/١٠٣، مستدرک الوسائل ٤٥٧/١٤ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٤٥٤/٥، التهذيب ٢٥٢/٧ ح ١٠٨٧، الاستبصار ١٤٣/٣ ح ٥١٣، نواذر أحمد بن محمد بن عيسى ص ١٣١؛ في النسخ والبحار والمستدرک عن «محمد بن فضل» وما أثبتناه من سائر المآخذ.

وعن الحسن بن حريز^(١) قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - : عن المرأة تزني عليها أيتمّع بها؟ قال: «أرأيت ذلك؟»، قلت: لا، ولكنّها ترمى به، قال: «نعم تتمّع بها على أنّك تغادر وتغلق بابك»^(٢).

وعن الحسن أيضاً، عن الصادق - عليه السلام - : في المرأة الفاجرة^(٣) هل يحلّ تزويجها؟ قال: «نعم إذا هو اجتنبها حتّى تنقضي عدّتها باستبراء رحمها من ماء الفجور، فله أن يتزوّجها بعد أن يقف على توبتها»^(٤).

عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر محمّد بن علي - عليه السلام - قال: «من شهر بالزنى أو أقيم عليه حدّ فلا تزوجه»^(٥).

ذهب الشيخ أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الموسويّ القميّ^(٦) - نزيل الري - إلى تحريم المتعة على غير المعتقد لتحليلها وعلى غير العارف بشرائطها من الرجل والمرأة؛ وروى ذلك أيضاً عن الصادق - عليه السلام -^(٧).

١- في النسخ «الحسن بن حريز» وفي البحار «الحسن بن جرير» وفي المستدرک «الحسن بن حريز» ولم نعر على ترجمته، والله العالم.

٢- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩ / ١٠٣، مستدرک الوسائل ٤٥٨ / ١٤ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٣- في النسخ «في الفاجر بالمرأة» وما أثبتناه من البحار.

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩ / ١٠٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٥- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩ / ١٠٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٦- أي الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه ٣ / ٢٩٢ والمقنع ص ٢٨ (الجوامع الفقهية): «واعلم أنّها لا تحلّ إلّا لمن عرفها وهي حرام على من جهلها».

٧- وهي رواية «... عن محمد بن الفيض قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن المتعة؟ قال: نعم،

إذا كانت عارفة...» الفقيه ٣ / ٢٩٢ ح ١٣٨٧، معاني الأخبار ص ٢٢٥، الكافي ٥ / ٤٥٤،

التهذيب ٧ / ٢٥٢ ح ١٠٨٨، الاستبصار ٣ / ٥١٤، الوسائل ٢١ / ٢٨ ح ٢٦٤٣٥.

وله تجديد العقد بعد المدة بانقضاء أو هبة بلا عدة؛ لرواية أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: الرجل يتزوج متعة إلى شهر فهل يجوز أن يزيد لها في أجراها ويزداد في الأيام قبل أن تنقضي أيامه؟ فقال: «لا يجوز شرطان في شرط، قلت: فكيف [يصنع]»^(١)؟ قال: يتصدق عليها بما بقي من الأيام ثم يستأنف شرطاً جديداً»^(٢).

وتدلّ على شرط المقاصة عند الإخلال ببعض الأجل رواية عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: أتزوج المرأة شهراً فتريد مني المهر كاملاً، وأتخوف أن تخلفني؟ قال: «احبس ما قدرت عليه فإن هي أخلفتك، فخذ منها بقدر ما تخلفك»^(٣).

وتدلّ على جواز شرط عدم الافتضاظ رواية سماعة، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: قلت له: رجل - إلى أن قال -: إلّا أنك لا تدخل فرجك في فرجي، وتلذذ بما شئت، قال: «ليس له منها إلّا ما شرط»^(٤).

وعن عيسى بن يزيد، قال: كتبت إلى أبي جعفر -عليه السلام-: في رجل تكون في منزله امرأة تخدمه فيلزم^(٥) النظر إليها فيتمتع بها والشرط أن لا يفتضّها؟ فكتب:

١- أثبتناه من المآخذ.

٢- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣٠٩/١٠٣-٣١٠ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٥٨، التهذيب ٧/٢٦٨ ح ١١٥٣، الوسائل ٥٧/٢١ ح ٢٦٥٢٤.

٣- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣١٠/١٠٣، مستدرک الوسائل ١٤/٤٦٨ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٦٠، الوسائل ٦١/٢١ ح ٢٦٥٣٣.

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣١٠/١٠٣، مستدرک الوسائل ١٤/٤٧٢-٤٧٣ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٦٧، التهذيب ٧/٢٧٠ ح ١١٦٠، الوسائل ٢١/٧٢-٧٣ ح

٢٦٥٦٥.

٥- في البحار «فيكره» بدل «يلزم».

«أن لا بأس بالشرط إذا كانت متعة»^(١).

وروى ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله - عليه السلام - ،
[قال]^(٢): «لا بأس أن يتمتع بالمرأة على حكمه، ولكن لا بد أن يعطيها شيئاً؛ لأنه
إن حدث بها حدث لم يكن لها ميراث»^(٣).

وروى أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله - عليه السلام - : في المرأة الحسنة ترى في
الطريق ولا تعرف أن تكون ذات بعلٍ أو عاهرة، فقال: «ليس هذا عليك، إنما
عليك أن تصدقها في نفسها»^(٤).

وروى جعفر بن محمد بن عبيد [الله]^(٥) الأشعري، عن أبيه، فقال: سألت
أبا الحسن - عليه السلام - عن تزويج المتعة وقلت: إن أتهمها بأن لها زوجاً أمحل لي
الدخول بها؟ قال - عليه السلام - : «أرايتك إن سألتها البينة على أن ليس لها زوج، هل
تقدر على ذلك»^(٦).

١- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣ / ٣١٠ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٢- أثبتناه من المأخذ.

٣- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣ / ٣١٠، مستدرك الوسائل ١٤ / ٤٧٣ نقلاً عن رسالة المتعة
للمفيد، وفي البحار «له» بدل «لها»، وفي المستدرك «لا بأس بالرجل» بدل «لا بأس».

٤- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣ / ٣١٠، مستدرك الوسائل ١٤ / ٥٨ نقلاً عن رسالة المتعة
للمفيد.

٥- في النسخ «جعفر بن محمد عن عبيد الأشعري» وهو تصحيف، وما أثبتناه هو الصحيح كما
في المستدرك، راجع معجم رجال الحديث ٤ / ١١٣، وفي البحار «جعفر بن محمد بن عبيد
الأشعري» وفيه سقط «الله».

٦- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣ / ٣١٠، مستدرك الوسائل ١٤ / ٥٩ نقلاً عن رسالة المتعة
للمفيد، وفيها «محل» بدل «أمحل».

خاتمة:

قد تكره المتعة وقتاً ما للتقية، وربما حرمت وعليها تحمل رواية سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمعون، قال: كتب أبو الحسن -عليه السلام- إلى بعض مواليه: «لا تلحوا في المتعة، وإنما عليكم إقامة السنة ولا تشتغلوا بها عن فرشكم وحرائرکم فيكفرون ويدعين على الأمرين لكم بذلك، ويلعنونا»^(١).

ورواية علي بن يقطين، عن أبي الحسن -عليه السلام- في المتعة؟ قال: وما أنت وذاك، وقد أغنى [ك]^(٢) الله عنها، قلت: إنَّما أردت أن أعلمها، قال: هي في كتاب علي -عليه السلام-^(٣).

ورواية المفضل^(٤) أنه سمع أبا عبد الله -عليه السلام- يقول في المتعة: «دعوها أما يستحيي^(٥) أحدكم أن يرى في موضع العورة فيدخل بذلك على صالح إخوانه وأصحابه؟»^(٦).

١- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣١٠، مستدرك الوسائل ١٤/٤٥٥ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٥٣، الوسائل ٢١/٢٣ ح ٢٦٤٢٣.

٢- أثبتناه من المآخذ.

٣- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣١٠ - ٣١١ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد، الكافي ٥/٤٥٢، نوادر أحمد بن محمد بن عيسى ص ٨٧ ح ١٩٩، الوسائل ٢١/٢٢ ح ٢٦٤٢٠.

٤- في النسخ والمآخذ «رواية المفضل» وما أثبتناه هو الصحيح كما في الكافي والوسائل.
٥- في النسخ «إنَّما يستحق» وما أثبتناه من المآخذ.

٦- بحار الأنوار ١٠٠ أو ١٠٣/٣١١، مستدرك الوسائل ١٤/٤٥٥ - ٤٥٦ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد. الكافي ٥/٤٥٣، الوسائل ٢١/٢٢ ح ٢٦٤٢٢، وفي النسخ والكافي ٣٣٥

ورواية سهل بن زياد، عن عدّة من أصحابنا، أنّ أبا عبد الله - عليه السلام - قال لأصحابه: «هبوا لي المتعة في الحرمين وذلك إنكم تكثرون الدخول عليّ فلا آمن من أن تؤخذوا فيقال: هؤلاء من أصحاب جعفر [- عليه السلام -]»^(١).

قال جماعة من أصحابنا - رضي الله عنهم -: العلة في نهي أبي عبد الله - عليه السلام - عنها في الحرمين، أنّ أبان بن تغلب كان أحد رجال أبي عبد الله - عليه السلام - والرؤساء منهم^(٢)، فتزوج امرأة بمكّة وكان كثير المال، فخدعته المرأة حتى أدخلته صندوقاً لها، ثمّ بعثت إلى الحمّالين فحملوه إلى باب الصفا، ثمّ قالت^(٣): يا أبان هذا باب الصفا وإنّا نريد أن ننادي عليك: هذا أبان بن تغلب [يريد]^(٤) أن يفجر بامرأة، فافتدى [نفسه] بعشرة آلاف درهم، فبلغ ذلك أبا عبد الله - عليه السلام - فقال [لهم]: «لا تأتوهن في منازلهنّ وهبهوها لي في الحرمين»^(٥).

وروى أصحابنا، عن غير واحد، عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنّه قال:

﴿فيحمل بدل فيدخل﴾. وقال العلامة المجلسي في مرآة العقول ٢٠/٢٣٣: «قوله أن يرى في موضع العورة، أي يراه الناس في موضع يعيب من يجدونه فيه، لكرهتهم للمتعة فيصير ذلك سبباً للضرر عليه وعلى إخوانه وأصحابه الموافقين له في المذهب ويشنّونهم بذلك، وظاهر جلّ أخبار هذا الباب أنّ النهي للاتقاء على الشيعة، وقيل: المعنى أنّ المرأة ترى عورته ثمّ بعد انقضاء مدّتها وعدّتها تذهب إلى رجل آخر وتحكي ذلك له، ولا يخفى بعده وركاكته».

١- أثبتناه من المأخذ.

٢- «المرويّ عنهم» في البحار والمستدرک.

٣- في البحار والمستدرک «ثم قالوا».

٤- ما بين المعقوفات أثبتناها من المأخذ.

٥- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣١١/١٠٣، مستدرک الوسائل ١٤/٤٥٦ نقلاً عن رسالة المتعة

للمفيد. ولم يرد فيهما «لا تأتوهنّ في منازلهنّ».

لإسماعيل الجعفي وعمّار الساباطي: «حرّمت عليكما المتعة من قبلي ما دمتما تدخلان عليّ، وذلك لأنّي أخاف أن تؤخذا فتضربا وتشهرا، ويقال: هؤلاء أصحاب جعفر بن محمّد»^(١).

قال: فهذه دالّة على صحّة المتعة، والاستصلاح.

قلت: وما رواه الكليني بإسناده، عن عمّار، قال: قال أبو عبد الله -عليه السلام- لي ولسليمان بن خالد: «قد حرّمت عليكم المتعة من قبلي»^(٢) ما دمتما في المدينة، لأنكما تكثران الدخول عليّ وأخاف أن تؤخذا فيقال: هؤلاء أصحاب جعفر»^(٣).

وليس في هذه الأحاديث إلّا وهناك مرتبة تدلّ على المطلوب فلا حجة فيها للطاعن.

❖ والحمد لله ربّ العالمين ❖

❖ وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين ❖

❖ وسلّم تسليماً كثيراً كثيراً ❖

١- بحار الأنوار ١٠٠ أو ٣١١/١٠٣، مستدرک الوسائل ٤٥٦/١٤ نقلاً عن رسالة المتعة للمفيد.

٢- قال العلامة المجلسي في مرآة العقول: ٢٥٨/٢٠: «قوله -عليه السلام- «من قبلي»، أي لا أحكم بتحريمها من قبل الله تعالى، بل ألتمس منكم تركها، أو أحكم بتحريمها لالعدم شرعيّتها رأساً بل لتضرري بها».

٣- الكافي ٥/٤٦٧، الوسائل ٢٣/٢١ ح ٢٦٤٢٤.

الفهارس العامة

- ❁ ١- مصادر التحقيق.
- ❁ ٢- الآيات الكريمة.
- ❁ ٣- الآثار.
- ❁ ٤- الأعلام الواردة في المتن.
- ❁ ٥- الكتب الواردة في المتن.
- ❁ ٦- الموضوعات.

١- فهرس مصادر التحقيق:

بعد القرآن الكريم

- ١- ابن عباس وأموال البصرة، جعفر مرتضى العاملي، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ، مطبعة الحكمة، قم.
- ٢- أحكام القرآن = تفسير القرطبي.
- ٣- الإستبصار، الشيخ الطوسي، ٤ مجلدات، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٩٠ هـ، طهران.
- ٤- الاستغاثة، أبو القاسم الكوفي، ادارة نشر واشاعت احقاق الحق، سر گودهاپاكستان، بيروت.
- ٥- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، أبوبكر محمد بن حازم الهمداني، راتب حاكمي، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ، مطبعة الأندلس بحمص.
- ٦- الأعلام، الزركلي، ٨ مجلدات، الطبعة السابعة، ١٩٨٦ م، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٧- الإعلام فيما اتفقت عليه الإمامية من الأحكام، الشيخ المفيد، ضمن عدة رسائل المفيد، مكتبة المفيد، قم.
- ٨- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، ١٠ مجلدات، اعداد حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٣ هـ، بيروت.
- ٩- الأئم، محمد بن إدريس الشافعي، إشراف محمد زهري النجار، ٨ أجزاء في ٤ مجلدات + فهرس، دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٤٠٨ هـ، بيروت.
- ١٠- أمل الآمل، الحر العاملي، السيد أحمد الحسيني، مجلدان، مكتبة الأندلس، بغداد، افست بقم.
- ١١- الإنتصار، السيد المرتضى، تقديم السيد محمد رضا الخرسان، افست منشورات الشريف الرضي، قم.
- ١٢- اندیشه های کلامی شیخ مفید، مارتین مکدرموت، ترجمه أحمد آرام، مؤسسة مطالعات إسلامی،

- دانشگاه مگ گیل شعبه طهران، الطبعة الأولى، ١٣٦٣ هـ، ش، طهران.
- ١٢- أنساب الأشراف، البلاذري، إحسان عباس، النشرات الإسلامية، ١٤٠٠ هـ، بيروت.
- ١٣- الايضاح، ابن شاذان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- ١٤- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار - عليهم السلام - العلامة المجلسي، ١١٠ مجلداً (إلا ٦ مجلدات)، تحقيق عدة من الأفاضل، دار الكتب الإسلامية، طهران.
- ١٥- بحار الأنوار، العلامة المجلسي، الطبع الحجري، المجلد ٨.
- ١٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد القرطبي، مجلدان، منشورات الرضي، ١٤٠٦ هـ، قم.
- ١٧- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ١٩ مجلداً مع ذيله، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٨- تاريخ التراث العربي، فؤاد سزگين، المجلد الأول، الجزء الثالث (نقه) ١٤٠٣ هـ، افست مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ، قم.
- ١٩- التاريخ الكبير، البخاري، تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان، ٨ مجلدات، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠- التبيان، الشيخ الطوسي، إعداد أحمد حبيب قصير العامل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢١- تعليقة أمل الأمل، الميرزا عبد الله أفندي، إعداد السيد أحمد حسيني، مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ، مطبعة الخيام، قم.
- ٢٢- تفسير ابن كثير، إسماعيل بن كثير القرشي، إشراف لجنة من العلماء، دار الأندلس، بيروت.
- تفسير الزمخشري = الكشف.
- تفسير السيوطي = الدر المنثور.
- ٢٣- تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ٣٠ جزء في ١٢ مجلداً، دار المعرفة، ١٤٠٣ هـ، بيروت.
- ٢٤- تفسير العياشي، أبو النضر محمد بن مسعود بن عياش، جزءان، إعداد السيد هاشم الرسولي المحلاتي، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران.
- تفسير الفخر الرازي، تفسير الكبير = مفاتيح الغيب.
- ٢٥- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ٢٠ جزء في ١٠ مجلدات، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٦- تلخيص الشافي، الشيخ الطوسي، ٤ أجزاء في مجلدين، تحقيق السيد حسين بحر العلوم، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤ هـ، منشورات العزيري، قم.

- ٢٧- التهذيب، تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي، تصحيح السيد حسن الموسوي الخرسان، ٨ مجلدات، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٤ هـ، ش، طهران.
- ٢٨- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ١٤ مجلداً، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ، بيروت.
- ٢٩- تهذيب اللغة، الأزهرى، ١٤ مجلداً، تحقيق عدة من الفضلاء، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٣٠- جامع الرواة، أردبيلي، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٣ هـ، قم.
- ٣١- جامع بيان العلم وفضله.
- الجامع الصحيح = سنن الترمذي.
- ٣٢- جامع المقاصد في شرح القواعد، المحقق الثاني، ١٣ مجلداً، تحقيق مؤسسة آل البيت - عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ، قم.
- ٣٣- جواهر الأحكام في شرح شرائع الإسلام، الشيخ محمد حسن النجفي، ٤٣ مجلداً، الطبعة السابعة، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨١ م، بيروت.
- ٣٤- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، المحدث البحراني، ٢٥ مجلداً، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٨ هـ، قم.
- ٣٥- الخلاف، الشيخ الطوسي، ٣ أجزاء في مجلد، الناشر الكاظمي البروجردي.
- ٣٦- الدر المشور في التفسير المأثور، السيوطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ، بيروت.
- ٣٧- دعائم الإسلام، قاضي نعمان، تحقيق آصف بن علي أصغر فيضي، جزءان، دار المعارف ١٣٨٣ هـ، مصر، افست مؤسسة آل البيت.
- ٣٨- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آقا بزرك الطهراني، ٢٥ جزء في ٢٨ مجلداً، دار الأضواء، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ، بيروت.
- ٣٩- رجال النجاشي، أبو العباس النجاشي، تحقيق السيد موسى الشيرازي الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧ هـ، قم.
- ٤٠- الرسائل التسع، المحقق الحلبي، تحقيق رضا الاستادي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ، قم.
- ٤١- رسائل الشريف المرتضى، السيد المرتضى، ٤ مجموعة، اعداد السيد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم، ١٤٠٥ هـ، قم.

- ٤٢- رسائل المحقق الكركي، المحقق الثاني، ٣ مجموعة، اعداد الشيخ محمد الحسن، مكتبة آية الله المرعشي النجفي ومؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٩ هـ و ١٤١٢ هـ، قم.
- ٤٣- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الخوانساري، ٨ مجلدات، اعداد أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، قم.
- ٤٤- رياض العلماء وحياض الفضلاء، الميرزا عبد الله أفندي، ٦ مجلدات، اعداد السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، ١٤٠١ هـ، قم.
- ٤٥- زاد المعاد، ابن القيم، راجعه طه عبدالرؤوف طه، ٤ أجزاء في مجلدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٦- الزواج المؤقت في الإسلام = المتعة، جعفر مرتضى العاملي، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ، مطبعة الحكمة، قم.
- ٤٧- السرائر، ابن إدريس، ٣ أجزاء، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٠ هـ، قم.
- ٤٨- سلسلة النبايع الفقهية، علي أصغر مرواريد، ٢٥ مجلداً، مؤسسة فقه الشيعة و الدار الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، بيروت.
- ٤٩- سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، جزءان، دار الفكر، بيروت.
- ٥٠- سنن أبي داود، صحيح أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ٤ مجلدات تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- ٥١- سنن الترمذي، الجامع الصحيح، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، تحقيق أحمد محمد شاكر، ٥ مجلدات، دار الفكر، بيروت.
- ٥٢- السنن الكبرى، سنن البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ١٠ مجلدات، اعداد الدكتور يوسف عبدالرحمان المرعشي، دار المعرفة، بيروت.
- ٥٣- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق عدة من الفضلاء، ٢٥ مجلداً، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، ١٤١٠ هـ، بيروت.
- ٥٤- الشافي في الإمامة، الشريف المرتضى، اعداد السيد عبد الزهراء الحسيني، ٤ مجلدات، مؤسسة الصادق، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ، طهران.
- شرح صحيح البخاري = صحيح البخاري بشرح الكرماني.
- شرح صحيح مسلم = صحيح مسلم بشرح النووي.

٥٥- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ٢٠ جزء في ١٠ مجلدات، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٦ هـ، بيروت.

- صحيح أبي داوود = سنن أبي داوود.

٥٦- صحيح البخاري، بشرح الكرمانى، ٢٥ جزء في ٩ مجلدات، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ، بيروت.

- صحيح الترمذي = سنن الترمذي.

٥٧- صحيح مسلم، بشرح النووي، ١٨ جزء في ٩ مجلدات، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ، بيروت.

٥٨- طبقات أعلام الشيعة، آقا بزرك طهراني، الطبعة الأولى، ١٣٩١ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٩- طبقات الشافعية الكبرى، سُبكي، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ١٠ مجلدات، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

٦٠- الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٩ مجلدات، دار بيروت، ١٤٠٥ هـ، بيروت.

٦١- عدة رسائل المفيد، الشيخ المفيد، مكتبة المفيد، قم.

- العيون والمحاسن = الفصول المختارة من العيون والمحاسن.

٦٢- الغدير، العلامة الأميني، ١٠ مجلدات، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، ١٣٨٧ هـ، بيروت.

٦٣- الفائق، الزنجشيري، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ٤ مجلدات، عيسى البابي وشركاؤه، الطبعة الثانية، القاهرة.

٦٤- الفصول المختارة من العيون والمحاسن، العيون والمحاسن، الشيخ المفيد، مكتبة الداوري، الطبعة الرابعة، ١٣٩٦ هـ، قم.

٦٥- فقه الرضا، مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث، المؤتمر العالمي للإمام الرضا - عليه السلام - الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، مشهد المقدسة.

٦٦- فقه القرآن، قطب الدين الراوندي، اعداد السيد أحمد الحسيني، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٣٩٧ هـ، قم.

- الفقيه = كتاب من لا يحضره الفقيه.

٦٧- الفهرست، فهرست ابن النديم، تحقيق رضا تجدد، طهران.

٦٨- فهرست الشيخ، الشيخ الطوسي، السيد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات الشريف الرضي، قم.

- ٦٩- فهرست منتجب الدين، فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفاتهم، منتجب الدين بن بابويه الرازي، تحقيق عبد العزيز الطباطبائي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ، دار الأضواء، بيروت.
- ٧٠- فهرست الفباي كتب خطي كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي، محمد آصف فكرت، محمد وفادار مرادي، كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي، الطبعة الأولى، ١٣٦٩ هـ. ش، مشهد.
- ٧١- فهرست المكتبة الرضوية بمشهد.
- ٧٢- فهرست كتابهای خطی کتابخانه ملی ملک، ایرج افشار و محمد تقی دانش پژوه، طهران، ١٣٥٢-١٣٦١.
- ٧٣- فهرست نسخه های خطی کتابخانه عمومی آية الله المرعشي النجفي، السيد أحمد الحسيني، ٢٠ مجلد، مكتبة آية الله المرعشي، قم.
- ٧٤- فهرست نسخه های خطی کتابخانه مرکزی دانشگاه طهران، محمد تقی دانش پژوه و علی نقی منزوي، ١٣٣٠-١٣٥٧ هـ. ش، طهران.
- ٧٥- فهرست مكتبة الفاتيكان.
- ٧٦- قرب الإسناد، أبو العباس الحميري القمي، مع الاشعثيات، مكتبة نينوى الحديثة، طهران.
- ٧٧- الكافي، أبو جعفر الكليني، تحقيق علي أكبر الغفاري، ٨ مجلدات؛ الأصول والفروع والروضة، دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٣ هـ. ش، طهران.
- ٧٨- كتاب من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان، ٤ مجلدات، الطبعة الخامسة، دار الكتب الإسلامية، طهران.
- ٧٩- الكشاف، الزنجشيري، ٤ مجلدات، نشر أدب الخوزة، قم.
- ٨٠- كشف الحجب والأستار، السيد اعجاز حسين النيسابوري الكتوري، اعداد محمد هدايت حسين، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم.
- ٨١- كنز العمال، علاء الدين المتقي الهندي، ١٦ مجلداً + ٢ الفهرس، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ، بيروت.
- ٨٢- كنز العرفان في فقه القرآن، الفاضل المقداد السيوري، تعليق محمد باقر شريف زاده وتصحيح محمد باقر البهودي، جزءان في مجلد، المكتبة المرتضوية، ١٣٨٤ هـ، طهران.
- ٨٣- كنز الفوائد، الكراچكي، تحقيق الشيخ عبد الله نعمة، مجلدان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، دار الأضواء، بيروت.
- ٨٤- المبسوط، شمس الدين السرخسي، ٣٠ جزء في ١٦ مجلداً، ١٤٠٦ هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ٨٥- المتعة وأثرها في الإصلاح الاجتماعي، توفيق الفكيكي، مكتبة النجاح، القاهرة.

- ٨٦- مجمع البيان، العلامة الطبرسي، اعداد السيد هاشم الرسولي المحلاتي والسيد فضل الله الطباطبائي، ١٠ أجزاء في ٥ مجلدات، شركة المعارف الإسلامية، ١٣٧٩ هـ
- ٨٧- محاضرات الأدباء، الراغب الإصفهاني، ٤ مجلدات، دار مكتبة الحياة، ١٩٦١ م، بيروت.
- ٨٨- المحجّر، أبو جعفر محمد بن حبيب الهاشمي البغدادي، مجلد، تصحيح الدكتورة إيلزه ليختن شتيتز، ١٣٦١ هـ، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٨٩- المحلّي، ابن حزم، لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، ١١ جزء في ٩ مجلدات، بيروت.
- ٩٠- مرآة العقول، العلامة المجلسي، ٢٦ مجلداً، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، طهران.
- ٩١- مرآة الكتب، الشهيد ثقة الإسلام التبريزي، ٤ مجلدات، عبد الله ثقة الإسلامي، ١٣٦٣ هـ ش إلى ١٣٦٩ هـ ش.
- ٩٢- مروج الذهب، المسعودي، ٤ مجلدات، دار الأندلس، بيروت.
- ٩٣- المسائل السروية، الشيخ المفيد، ضمن عدة رسائل المفيد، مكتبة المفيد، قم.
- ٩٤- المسائل الصاغانية، الشيخ المفيد، ضمن عدة رسائل المفيد، مكتبة المفيد، قم.
- ٩٥- المسالك، الشهيد الثاني، مجلدان، قم.
- ٩٦- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، ٤ مجلدات، دار الفكر، ١٣٩٨ هـ، بيروت.
- ٩٧- مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، المحدث النوري، ١٨ مجلداً، تحقيق مؤسسة آل البيت - عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ، قم.
- ٩٨- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، ٦ مجلدات، دار الفكر، بيروت.
- ٩٩- مسند عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمان الأعظمي، جزآن، عالم الكتب، بيروت.
- ١٠٠- المصنّف، عبدالرزاق، تحقيق حبيب الرحمان الأعظمي، ١١ مجلداً، دار الكتب السلفية، القاهرة.
- ١٠١- معالم العلماء، ابن شهر آشوب، المطبعة الحيدرية، ١٣٨٠ هـ، النجف.
- ١٠٢- معاني الأخبار، الشيخ الصدوق، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦١ هـ ش، قم.
- ١٠٣- معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ٢٣ مجلداً، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ، بيروت.

- ١٠٤- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ١٥ جزء في ٨ مجلدات، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٠٥- المغني، ابن قدامة، مع الشرح الكبير، ١٢ مجلداً، جماعة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٠٦- مفاتيح الغيب، تفسير الفخر الرازي، ٣٢ جزء في ١٦ مجلداً، الطبعة الثالثة، افست بقم.
- ١٠٧- مقدمه اى بر فقه شيعه، حسين مدرسى طباطبائي، مترجم محمد آصف فكرت، بنیاد پژوهشهای اسلامی، الطبعة الأولى، ١٣٦٨ هـ. ش، مشهد.
- ١٠٨- المقنع، الشيخ الصدوق، ضمن الجوامع الفقهية، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤ هـ، قم.
- ١٠٩- المقنعة، الشيخ المفيد، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٠ هـ، قم.
- من لا يحضره الفقيه = كتاب من لا يحضره الفقيه.
- ١١٠- موطأ مالك، مالك بن أنس، مجلدان، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦ هـ، بيروت.
- ١١١- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، ٤ مجلدات، دار الفكر، بيروت.
- ١١٢- النهاية، ابن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي وظاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ، ٥ مجلدات، بيروت.
- ١١٣- نوار أحمد بن محمد بن عيسى، مدرسة الإمام المهدي - عليه السلام - الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ، قم.
- ١١٤- نيل الأوطار، الشوكاني، ٨ أجزاء في ٤ مجلدات، دار القلم، بيروت.
- ١١٥- الوافي بالوفيات، الصفدي، عدة من الفضلاء، صدر حتى الآن ٢٢ مجلداً، دار صادر، ١٤١١ هـ، بيروت.
- ١١٦- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، تحقيق مؤسسة آل البيت - عليهم السلام -، ٣٠ مجلداً، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ، قم.
- ١١٧- الهداية، الشيخ الصدوق، ضمن الجوامع الفقهية، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، ١٤٠٤ هـ، قم.

٢- فهرس الآيات الكريمة:

الآية	رقم الآية	الصفحة
-------	-----------	--------

البقرة (٢)

﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٢٧	٣٧
﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾	٢٣١ و ٢٣٢	٣٧

النساء (٤)

﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾	٣	٢٤
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾	٢٣	٣١
﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾	٢٤	٣١، ٢٤
﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾	٢٤	٣١، ٢٤
﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾	٢٤	٢٢
﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ﴾	٢٥	٢٣

المائدة (٥)

﴿لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾	٨٧	٢٤
--	----	----

الأعراف (٧)

﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾

٣٢ ٢٤

المؤمنون (٢٣)

﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلَهُمْ فِيهِمْ غَيْرُ
مَلُومِينَ ﴾

٦ ٣٦

﴿ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾

٧ ٣٦

المتحنة (٦٠)

﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوا مَنِّ إِذَا عَاتَيْتُمُوهُنَّ
أُجُورَهُنَّ ﴾

١٠ ٢٣

التحریم (٦٦)

﴿ وَإِذَا أَسَرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ ﴾

٣ ٢٤

٣- فهرس الآثار

١- ابن عباس:

- ٢٧ كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين رسول الله ﷺ .
 ما كانت المتعة إلا رحمة... ولولا ما ينهى عنها ابن الخطاب ما
 ٢٨ زنى إلا شقيّ .
 ٢٩ سل أمك عن بردي عوسجة .
 ٣٠ ما زلنا نتمتع بالنساء حتى نهي عنهما عمر .

٢- أبو حنيفة:

- لكانتها : ﴿فما استمتعتم به منهنّ فاتوهنّ أجورهنّ﴾ [آية لم
 ٢٩ أقرأها قطّ .

٣- أسماء بنت أبي بكر:

- ٢٧ فعلناها [المتعة] على عهد رسول الله ﷺ .

٤- سعيد بن جبيرة:

- ٢١ إنّها [المتعة] أحلّ من ماء الفرات .

٥- عمر بن الخطاب:

- ٣٣ متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ . أنا أنهي عنهما وأعاقب
 عليهما .
 ٣٣ لا أقدر على أحد زوج متعة إلا عذبته (غيبته) بالحجارة .
 ٣٣ هذه المتعة، ولو كنت تقدّمت فيها لرجمت .

٤- فهرس الأعلام

الواردة في المتن

أبان:	٥	ابن قولويه، جعفر بن محمد: ٤٣، ٤٠
أبان بن تغلب:	٥٨، ٥٦، ٥٥	٥١، ٥٠، ٤٦،
إبراهيم بن هاشم القمي:		ابن محبوب = حسن بن محبوب.
إبراهيم النخعي:	٢١	ابن مسعود: ٢٦، ٢٤، ٢٣، ١٩
ابن أبي ذئب:	٢٧	ابن معين: ٣٣
ابن أبي عمير:	٥٦، ٤٠	ابن يعقوب = الكليني.
ابن اشيم:	٤١	أبو بصير، ليث بن البختری المرادي: ٤٢
ابن بابويه = الشيخ الصدوق.		٥٢، ٤٨،
ابن جريج:	٢١	أبو بكر: ٣٠
ابن الزبير = عبد الله بن الزبير.		أبو جعفر = الإمام الباقر - عليه السلام..
ابن سنان = عبد الله بن سنان.		أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه =
ابن شبرمة:	٢١	الشيخ الصدوق.
ابن شهاب = الزهري.		أبو الحسن = الإمام الرضا - عليه السلام..
ابن عباس:	٣٠، ٢٧، ٢٣، ٢١	أبو الحسن = الإمام الكاظم - عليه السلام..
ابن عرف (عزف) (كذا):	٣٢	أبو الحسن علي بن الحسين الحافظ:
ابن عمر = عبد الله بن عمر.		أبو الحسن المحمدي: ٣٦
ابن عيسى = أحمد بن محمد بن عيسى.		أبو حنيفة: ٢٩

- ٤١ إسماعيل بن الفضل الهاشمي:
 الإمام الباقر - عليه السلام -: ٢٤, ٢٣, ٢١,
 ٥٤, ٥١, ٤٩, ٤٤, ٤٣, ٤٢, ٢٩,
 الإمام الجواد - عليه السلام -: ٢١
 الإمام الحسن - عليه السلام -: ١٩
 الإمام الرضا - عليه السلام -: ٥٣, ٤٤, ٢١,
 ٥٧, ٥٦,
 الإمام زين العابدين - عليه السلام -: ٢٣, ٢١
 الإمام الصادق - عليه السلام -: ٢٣, ٢١,
 ٥٩, ٤٧, ٤٣, ٤٠, ٢٩,
 الإمام العسكري - عليه السلام -: ٢١
 الإمام علي - عليه السلام -: ٢٣, ٢٢, ١٩,
 ٣٥, ٣٤, ٣٢, ٢٨, ٢٦, ٢٥,
 الإمام الكاظم - عليه السلام -: ٤٤, ٢١,
 ٥٧, ٥٦, ٥٣, ٤٦,
 الإمام الهادي - عليه السلام -: ٢١
 أمير المؤمنين = الإمام علي - عليه السلام - .
 أنس بن مالك: ٢٠
 الأنصاري = جابر بن عبد الله.
 إياس بن سلمة: ٢٧
 الباقر = الإمام الباقر - عليه السلام -.
 البراء بن عازب، أبو عامر: ٢٠
 بكر بن محمد: ٤٠
 البنظي، محمد أبي نصر: ٥٣
 بشر بن حمزة: ٤٣
- ٢١ أبو الزبير بن مطرف (كذا):
 أبو سعيد الخدري: ١٩
 أبو عبد الله = الإمام الصادق - عليه السلام -.
 ٥١
 أبو عبد الله محمد بن محمد بن نعمان =
 المفيد.
 أبو عبد الله محمد بن هبة بن جعفر
 الطرابلسي.
 أبو علي الحسين بن علي بن يزيد: ٢٠
 أبو القاسم جعفر ابن قولويه = ابن
 قولويه.
 أبو نصر: ٣٠
 أبو بكر الرازي: ٣١
 أبو جميلة: ٥٠
 أحمد بن إدريس: ٥٠, ٤٦
 أحمد بن محمد: ٤٣, ٤٢, ٤١
 أحمد بن محمد بن الخالد: ٤١
 أحمد بن محمد بن علي: ٤٣
 أحمد بن محمد بن عيسى: ٤٢, ٤٠
 ٥١, ٥٠, ٤٧, ٤٦,
 أحمد بن محمد بن موسى: ٤٣
 أسماء بنت أبي بكر: ١٩
 إسماعيل بن أبي خالد: ٢٦
 إسماعيل بن يونس: ٣٢
 إسماعيل الجعفي: ٥٩, ٤١

حسن بن محمد بن علي ابن الحنفية: ٢١	البصري = الحسن البصري.
٣٣,	بكار بن كردم: ٤٩
الحسين بن علي = الإمام الحسين	جابر بن عبد الله الأنصاري: ١٩, ٢٦, ٣٠
- عليه السلام.	جابر بن يزيد الجعفي: ٢١
حضرة الرسول = النبي محمد بن عبد	جعفر بن محمد ابن قولويه = ابن
الله ﷺ.	قولويه.
٥٢ حماد بن عثمان:	جعفر بن محمد الصادق = الإمام
٥١ حمران:	الصادق - عليه السلام.
٥٠ حمران بن أعين:	جعفر بن محمد بن عبيد الأشعري: ٥٦
٢٨ حنش بن المعتمر:	جميل بن دراج: ٤٧
الخدري = أبو سعيد الخدري.	الجواد = الإمام الجواد - عليه السلام.
٣٣ خولة بنت حكيم:	٥٠ حارث بن المغيرة:
٣٦ الداركي:	٤١ الحجاج:
الرازي = الفخر الرازي.	حسن ابن الحنفية = حسن بن محمد بن
٢٠ ربيع بن ميسرة:	الحنفية.
٣٣, ٢٠ ربيعة بن أمية:	٢١ الحسن البصري:
رسول الله = النبي محمد بن عبد الله ﷺ	الحسن العسكري = الإمام العسكري
الرضا = الإمام الرضا - عليه السلام.	- عليه السلام.
٣٢, ٢٧ الزهري:	٥٤ حسن بن جرير، حرiz:
٥١ زرارة بن أعين:	الحسن بن علي = الإمام الحسن
٢٠ زيد بن ثابت:	- عليه السلام.
زين العابدين = الإمام زين العابدين	٤٦ حسن بن علي بن يقطين:
- عليه السلام.	حسن بن محبوب، ابن محبوب: ٤٤, ٤٧
السجاد = الإمام زين العابدين	٥٠,
- عليه السلام.	٣٢, ٢٦ حسن بن محمد:

الطرابلسي، أبو عبد الله محمد بن هبة	٥١	سعد
ابن جعفر:	٤١	سعد بن سعد:
الطوسي = الشيخ الطوسي.	٤٠	سعد بن عبد الله:
عبد الحميد:	٢١	سعید بن جبیر:
عبد الرحمان بن أبي ليلى:	٢٧, ١٩	سلمة بن الأكوع:
عبد الله بن الزبير:	٢٠	سلمة بن أمية:
عبد الله بن سنان:	٥٩	سليمان بن خالد:
عبد الله بن عباس = ابن عباس.	٥٥	سماعة:
عبد الله بن عطاء المكي:	٥٨, ٥٧	سهل بن زياد:
عبد الله بن عمر بن الخطاب:	٢٠	سهل بن سعد الساعدي:
عبد الله بن عمير:	٢٣, ٢٢	السيد المرتضى، علم الهدى
عبد الله بن القاسم:		الشریف المرتضى = السيد المرتضى.
عبد الله بن محمد:	٢٦	شعبة:
عبد الله بن مسعود = ابن مسعود.		الشياني = الفضل الشيباني.
عروة بن الزبير:	٢٥, ٢٣	الشيخ الطوسي:
عطاء بن أبي رباح:	٥٤, ٢٥	الشيخ الصدوق:
علاء بن رزين:		الشيخ الكليني = الكليني.
علي الساعي:		الشيخ المفيد = المفيد.
علي بن إبراهيم:		صاحب المحبّر والمنمّق = محمد بن
علي بن أبي حمزة البطائني:		حبيب النحوي.
علي بن أبي طالب = الإمام علي		الصادق = الإمام الصادق - عليه السلام - .
- عليه السلام - .	٤٢	صالح بن عقبة:
علي بن حاتم:		الصدوق = الشيخ الصدوق.
علي بن الحسين = الإمام زين العابدين	٢١	طاووس:
- عليه السلام - .		الطبري = محمد بن جرير الطبري.

محمد بن عبد الله	٥١, ٤٣	علي بن الحكم:
محمد بن أبي عمير = ابن أبي عمير.	٤٣	علي بن محمد الهمداني:
محمد بن أبي نصر = البزنطي.	٥٧	علي بن يقطين:
محمد بن جرير الطبري:	٥٩, ٥٣	عمار الساباطي:
٢٩	٢٠	عمران بن الحصين الخزاعي:
محمد بن حبيب النحوي البغدادي: ٢٠	٥٢	عمر بن أذينة:
٤٢	٥٥	عمر بن حنظلة:
محمد بن الحسن:	٣١, ٢٤, ٢٢	عمر بن الخطاب:
محمد بن الحسن بن شُمون:	٤٤, ٣٥, ٣٣,	
٥٧	٢٨	عمرو بن حريث:
محمد بن خالد:	٣٤, ٢٩	عمرو بن دينار:
٥١	٢٨	عمرو بن سعد الهمداني:
محمد بن سري (سدي)	٢٩	عوسجة:
٢١	٥٥	عيسى بن يزيد:
محمد بن عبد الله:	٣١	الفخر الرازي، محمد بن عمر:
٤٢	٢٤	الفضل الشيباني:
محمد بن عقيل:	٥١	القاسم بن عروة:
٣٢	٢٦	قيس بن أبي حازم:
محمد بن الفضيل:		الكاظم = الإمام الكاظم - عليه السلام -
٥٣, ٥٠	٤٣	الكليني، محمد بن يعقوب:
٥١	٥٩, ٤٤,	
محمد ابن قولويه:	٣٢, ٢١	مالك بن أنس:
محمد بن محمد بن النعمان = المفيد.	٢٣, ٢١	مجاهد:
محمد بن مسلم الثقفي: ٤٨, ٤٧, ٤١	٥١	محسن بن أحمد:
محمد بن مسلم = الزهري.		
محمد بن نعمان الأحول:		
٤٨		
محمد بن هبة بن جعفر = الطرابلسي.		
٤٣		
محمد بن يحيى:		
محمد بن يعقوب = الكليني.		
المرتضى = السيد المرتضى.		
٤١		
مروان بن مسلم:		
٢٠		
مسلم بن حجاج القشيري:		
٢٧		
مسلم القرقي العبدي:		

معاوية بن أبي سفيان: ٣٥, ٢٠

المغيرة بن شعبة: ١٩

المفضل: ٥٧

المفيد، محمد بن محمد بن النعمان: ١٨

٤٦, ٤٥,

موسى بن جعفر = الإمام الكاظم

- عليه السلام - .

موسى بن سعدان: ٤٢

نافع: ٣٢

النبي، محمد بن عبد الله ﷺ: ٢٠, ١٩, ١٨

٨, ٣٥, ٣٣, ٣٢, ٢٩, ٢٧, ٢٥,

٤٦, ٤٤, ٤٣, ٤١, ٤٠, ٣٩, ٣

النقي = الإمام الهادي - عليه السلام - .

الهادي = الإمام الهادي - عليه السلام - .

هشام بن سالم:

يحيى بن سعيد:

يعلي بن أمية:

يونس:

٥- فهرس الكتب

الواردة في المتن

٢٠ الأقضية
٢٣ التبيان
٢٩ تفسير الطبري
٢٥ التهذيب
١٨ خلاصة الإيجاز في المتعة
٢١ سير العباد
٢٦ صحيح البخاري
٢٦ صحيح مسلم
٢٠ المحبّر
٣١ مفاتيح الغيب

٦- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق:	٣
مقدمة المؤلف:	١٨
يشتمل الكتاب على ثلاثة أبواب وخاتمة.	١٨
الباب الأول: في مشروعيتها:	
بيان مشروعية النكاح المنقطع	١٩
الصحابة	١٩
التابعين	٢١
الفقهاء	٢١
الأئمة - عليهم السلام -	٢١
القائلون بمشروعية المتعة احتجوا بخمسة وجوه:	٢٢
العقل	٢٢
الكتاب	٢٢
السنة	٢٤
الإجماع	٢٧
الأثر، منها:	٢٨

٢٩	مناظرة الإمام الباقر- عليه السلام- مع عبد الله بن عمير.
٢٩	مناظرة الإمام الصادق- عليه السلام- مع أبي حنيفة.
٢٩	مناظرة ابن عباس مع ابن الزبير.
٣١	كلام الفخر الرازي في الجواب عن الآية.
٣٢	القائلون بعدم مشروعية المتعة احتجوا بأربعة وجوه:
٣٢	السنة
٣٣	نهي عمر عن المتعة وعدم الإنكار عليه.
٣٧	الكتاب.
٣٨	لا نكاح إلا بولي وشاهدين.

الباب الثاني: في فضيلتها:

٤٠	إستحباب المتعة وإن عاهد الله على تركها
----	--

الباب الثالث: في كيفيتها وأحكامها

٤٥	يشتمل هذا الباب على خمسة فصول:
٤٥	الفصل الأول: في العقد
٤٥	الفصل الثاني: في العاقدان
٤٧	الفصل الثالث: في المهر
٤٩	الفصل الرابع: في الأجل
٥٠	الفصل الخامس: في أحكام المتعة

الخاتمة

٥٧	كراهية المتعة في بعض الأحيان
٥٨	حرمة المتعة في بعض الأحيان
٨٠-٦٠	الفهارس

رسالة المتعة
للشيخ المفيد - قدس الله روحه -

تعددت الرسائل والبحوث التي كتبها الشيخ المفيد، أو أملاها، حول موضوع «المتعة» وهو الزواج المؤقت.

وإنما استأثر هذه الموضوع المساحة الكبيرة من جهود الشيخ: لأن «زواج المتعة» من الأحكام الفقهية التي اختص الشيعة في العصر الحاضر بالالتزام من بين المذاهب الفقهية، حتى المذهب الزيدي.

وقد أصبح الشيعة هدفاً لاعتراض المذاهب الأخرى من أجل هذا الحكم الفقهي.

وجعل بعض المغرضين هذا الالتزام ذريعة للتهريج ضد الشيعة، و اتهمهم بشتى التهم، فهم يعتبرون ذلك مخالفة، وقد يعبر بعض المتطرفين، عن المتعة بـ «الزنا».

مع أن مستند الشيعة في حكم المتعة الفقهي، هي الأدلة الشرعية الدالة على جوازها في الشريعة الإسلامية من آيات القرآن الكريم، وأحاديث السنة الشريفة، وسيرة الصحابة، ومن تبعهم بإحسان.

وقد حكم - فعلاً - كثير من كبار الصحابة والتابعين بحليتها، بل مزوالتها

عملياً.

و بالرغم من كل ذلك، فإن فقهاء العامة التزموا بحرمتها اقتداءً بعمر بن الخطاب الذي أعلن عن شرعيتها، ولكنه شرع تحريمها معلناً: أنها كانت محللة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنه يحرمها، وهدد على مخالفة تشريعه وإن كان المخالف موافقاً لشرعية الاسلام المثبتة في قرآنه وسنة نبيه وسيرة الفقهاء من الصحابة والتابعين.

و مع أن أتباع عمر في ماراه، ليس بأولى من اتباع أصل الشريعة، ولا من اتباع كبار الصحابة وفقهائهم.

و مع أننا مكلفون باتباع الأدلة الشرعية المنصوبة على الاحكام، دون آراء الرجال.

فمع هذا كله، يصبر العامة على الالتزام برأي عمر بالتحريم، بل يقذفون المحللين بأنواع التهم.

ولهذا كان من الضروري التصدي لهذه المهزلة، وإيقافها عند حدها.

فلذا بحث الشيخ المفيد في أكثر من موضع من رسائله وكتبه ومناظراته حول المتعة، مستنداً إلى أدلة الكتاب والسنة على حليتها، وناقلاً لآراء الصحابة والتابعين وسيرتهم العملية، ومفنداً مزاعم القائلين بالتحريم.

ثم أن كثيراً من بحوث الشيخ حول المتعة يدور على محور الفقه المقارن، فكثيراً ما يذكر أدلته من الحديث بما ورد من طرق المخالفين ليكون أكد في الحجة، وأثبت في إلزامهم برواياتهم.

ولكن عمدة ما يستند اليه الشيعة في الحكم بحلية المتعة بعد تشريعها في القرآن الذي دلت آياته عليه، هو ما ورد عن الأئمة من أهل البيت عليهم

السلام من الحكم بحلية المتعة .

فقد أجمع أهل البيت عليهم السلام على حلية المتعة وإباحتها، بل التأكيد على فضلها و ضرورتها .

و تواتر الحديث عن الأئمة عليهم السلام بطرق رواة حديثهم مادل على ذلك .

وقد دلت الأدلة القاطعة على حجية أهل البيت عليهم السلام فيما يفتون به من احكام الدين و قد جمع الشيخ المفيد روايات أهل البيت عليهم السلام في موضوع المتعة في هذه الرسالة .

و من المؤسف فقدان هذه الرسالة بشكلها الكامل، إلا أنها، كما يبدو كانت موجودةً عند الشيخ المجلسي، و قد نقل منها قطعة كبيرة، تحتوي على (٤٣) حديثاً أوردها في موضع واحد من موسوعته (بحار الأنوار) (ج ١٠٠ ص ٣٠٥-٣١١) بعنوان: (رسالة المتعة للشيخ المفيد قدس سره) .

و يظهر منه، هنا، و في مقدمة البحار:

أولاً: الجزم بنسبة الكتاب إلى الشيخ المفيد .

و ثانياً: أن الشيخ المجلسي اقتصر على ذكر متون الأحاديث، لا أن ما نقله هنا هو مجموع الكتاب، لأن الشيخ المفيد يقدم لكتبه عادةً بمختصر من الكلام عن موضوعها و أهدافه من تأليفها، و أحياناً عن منهجه في ترتيب فصولها، و ما أورده المجلسي خال عن ذلك .

إلا أن يكون ما بلغ المجلسي بهذه الصورة! ولو كان لأشار اليه كما هو عادته رحمه الله .

ثم إن الأحاديث المذكورة متنوعة في البحث عن المتعة، و هي منتشرة في

أصول المصادر الحديثية، إلا أن جمعها في كتاب، و برواية الشيخ المفيد، و بأسانيده، له فوائد علمية مهمة في تصحيح الاسانيد و المتون، و في تقييد المطلقات و تخصيص العمومات، مما أورده الشيخ في هذه الرسالة المخصصة للبحث عن المتعة.

و مهما يكن، فإنّ هذه الرسالة، جهد فقهي خاصّ بمذهب أهل البيت عليهم السلام و بعد إقامة الأدلة القاطعة بحجية فقه أهل البيت عليهم السلام يكون الاستناد إلى هذه الروايات حجة لعمل أتباع هذا المذهب، و مانعاً من اتهامهم و الاعتراض عليهم بعد سلوكهم أء من السبل المتوفرة للاستدلال الفقهي و أوضحها محجة و أقواها حجة .
والله الموفق للصواب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: يستحبُّ للرجل أن يتزوَّج المتعة وما أحبُّ للرجل منكم أن يخرج من الدنيا حتَّى يتزوَّج المتعة ولو مرة.

٢- وبهذا الإسناد عن ابن عيسى المذكور، عن بكر بن محمد، عن الصادق -عليه السلام- حيث سئل عن المتعة فقال: أكره للرجل أن يخرج من الدنيا وقد بقيت خلّة من خلال رسول الله ﷺ لم تقض.

٣- وبالإسناد عن ابن عيسى، عن ابن الحجاج، عن العلا، عن محمد ابن مسلم، عن أبي عبد الله -عليه السلام- أنّه قال لي: تمتعت؟ قلت: لا، قال: لا تخرج من الدنيا حتَّى تحيي السنّة.

٤- وبهذا الإسناد عن أحمد بن محمد، عن ابن أشيم، عن مروان بن مسلم عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: قال لي أبو عبد الله -عليه السلام-: تمتعت منذ خرجت من أهلك؟ قلت: لكثرة من معي من الطروقة أغناني الله عنها قال: وإن كنت مستغنيا فإني أحب أن تحيي سنة رسول الله ﷺ.

٥- وبالإسناد عن أحمد بن محمد بن خالد، عن سعد بن سعد، عن إسماعيل الجعفي قال: قال أبو عبد الله -عليه السلام- يا إسماعيل تمتعت العام؟ قلت: نعم، قال: لا أعني متعة الحج، قلت: فما؟ قال: متعة النساء، قال قلت: في جارية بربرية فارهة قال: قد قيل يا إسماعيل تمتع بها وجدت ولو سندية.

٦- وبهذا الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن أبي حمزة البطائني، عن أبي بصير قال: دخلت على أبي عبد الله -عليه السلام- فقال: يا أبا محمد تمتعت منذ خرجت من أهلك بشيء من النساء؟ قال: لا، قال: ولم؟ قلت: ما معي من النفقة يقصر عن ذلك، قال: فأمر لي بدينار وقال: أقسمت عليك إن صرت إلى منزلك حتى تفعل، قال: ففعلت.

٧- وبهذا الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن عبد الله، عن صالح بن عقبة، عن أبيه، عن الباقر -عليه السلام- قال: قلت: للتمتع ثواب؟ قال: إن كان يريد بذلك الله عز وجل وخلافاً لفلان لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له حسنة، وإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بعدد ما مرّ الماء على شعره، قال: قلت: بعدد الشعر؟ قال: نعم بعدد الشعر.

٨- وبهذا الإسناد، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن القاسم، عن عبد الله بن سنان، عن الصادق - عليه السلام - قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى شِيعَتِنَا الْمُسْكَرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ، وَعَوَّضَهُمْ عَنْ ذَلِكَ الْمَتْعَةِ.

٩- وبهذا الإسناد، عن أحمد بن علي [كذا] عن الباقر - عليه السلام - قال: قال رسول الله ﷺ: لَمَّا أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ لَحَقَنِي جَبْرَائِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِلْمُتَمَتِّعِينَ مِنَ النِّسَاءِ.

١٠- وبهذا الإسناد، عن أحمد بن محمد، عن موسى بن علي بن محمد الهمداني، عن رجل سمّاه، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: مَا مِنْ رَجُلٍ تَمَتَّعَ ثُمَّ اغْتَسَلَ إِلَّا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ قَطْرَةٍ تَقْطُرُ مِنْهُ سَبْعِينَ مَلَكًا يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَلْعَنُونَ مُتَجَنِّبَهَا إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، وَهَذَا قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

١١- وبهذا الإسناد، عن ابن قولويه، عن محمد بن يعقوب، عن محمد ابن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن بشر بن حمزة، عن رجل من قريش قال: بَعَثْتُ إِلَى ابْنَةِ عَمَّتِي لَهَا مَالٌ كَثِيرٌ: قَدْ عَرَفْتُ كَثْرَةَ مَنْ يَخْطُبُنِي مِنَ الرِّجَالِ وَلَمْ أُزَوِّجْهُمْ نَفْسِي وَمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ رَغْبَةً فِي الرِّجَالِ غَيْرَ أَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ الْمَتْعَةَ أَحَلَّهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سُنَّتِهِ فَحَرَّمَهَا عَمْرٌ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَأَعْصِي عَمْرٌ فَتَزَوَّجَنِي مَتْعَةً، فَقُلْتُ لَهَا: حَتَّى أَدْخَلَ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَاسْتَشِيرَهُ. فَدَخَلْتُ فَاسْتَشَرْتُهُ فَقَالَ: أَفْعَلْ.

١٢- وبهذا الإسناد إلى ابن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن محبوب، عن عليّ السائي قال: قلت لأبي الحسن -عليه السلام- إنّي كنت أتزوّج المتعة فكرهتها وسئمتها [وتشأمت بها ن ل] فأعطيت الله عزّ وجلّ عهداً بين الركن والمقام وجعلت عليّ كذا نذراً وصياماً أن لا أتزوّجها ثمّ إنّ ذلك شقّ عليّ وندمتُ على يميني ولم يكن بيدي من القوّة ما أتزوّج في العلانية قال: فقال لي: عاهدت الله أن لا تطيعه والله لئن لم تطعه لتعصيته.

١٣- وروى بإسناده إلى ابن قولويه، عن عليّ بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن السّري، عن الحسن بن عليّ بن يقطين قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر -عليه السلام-: أدنى ما يجزي من القول أن يقول: أتزوّجك متعة على كتاب الله وسنة نبيّه ﷺ بكذا وكذا إلى كذا.

١٤- وبالإسناد إلى أحمد بن محمد بن عيسى، عن رجاله مرفوعاً إلى الأئمة -عليهم السلام- منهم محمد بن مسلم قال: قال أبو عبد الله -عليه السلام-: لا بأس بتزويج البكر إذا رضيت من غير إذن أبيها .

وجميل بن دراج حيث سأل الصادق -عليه السلام- عن التمتع بالبكر قال: لا بأس أن يتمتع بالبكر ما لم يفض إليها كراهية العيب على أهلها.

١٥- وبالإسناد، عن أحمد بن محمد بن عيسى رواه عن ابن محبوب، عن جميل بن دراج، عمّن رواه، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: لا يكون متعة إلاّ بأمرين أجل مسمّى وأجر مسمّى.

١٦- وعن محمد بن مسلم الثقفي، عن أبي عبد الله -عليه السلام- حيث سأله كم المهر في المتعة؟ قال: ما تراضيا عليه إلى ما شاءا من الأجل.

١٧- وعن محمد بن نعمان الأحول قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: ما أدنى ما يتزوج به المتمتع؟ قال: بكفٍّ من برّ.

١٨- وعن هشام بن سالم، عن الصادق -عليه السلام- عن الأدنى في المتعة، قال: سواك يعصّ عليه .

١٩- وعن أبي بصير، عن الصادق -عليه السلام- في المتعة يجزيها الدرهم فما فوقه.

٢٠- وعن أبي بصير عنه -عليه السلام- كفٌّ من طعام أو دقيق أو سويق أو تمر.

٢١- وعن ابن بكار، عن أبي عبد الله -عليه السلام- في الرجل يلقي المرأة فيقول لها تزوجيني نفسك شهراً ولا يسمّي الشهر بعينه، ثمّ يمضي فبلغها بعد سنين فقال: له شهره إن كان سمّاه فان لم يكن سمّاه فلا سبيل له عليها .

٢٢- وعن ابن قولويه، عن عليّ بن حاتم، عن أحمد بن إدريس، عن ابن عيسى، عن ابن محبوب، عن محمد بن الفضل، عن الحارث بن المغيرة أنّه سأل أبا عبد الله -عليه السلام-: هل يجزي في المتعة رجل وامرأتان؟ قال: نعم ويجزيه رجل واحد وإنّما ذاك لمكان البراءة ولثلاً تقول في نفسها هو فجور.

٢٣- وبهذا الإسناد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم ومحسن، عن أبان، عن زرارة، عن حمران، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: قلت: أتزوج المتعة بغير شهود؟ قال: لا، إلا أن تكون مثلك.

٢٤- وعن ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد، عن ابن عيسى، عن محمد ابن خالد، عن القاسم بن عروة، عن عبد الحميد، عن محمد بن مسلم في المتعة قال: ليس من الأربع لأنها لا تطلق ولا ترث.

٢٥- وعن حماد بن عيسى قال: سئل الصادق - عليه السلام - عن المتعة هي من الأربع؟ قال: لا، ولا من السبعين .

٢٦- وعن أبي بصير أنه ذكر للصادق - عليه السلام - المتعة هل هي من الأربع؟ فقال: تزوج منهنّ ألفاً.

٢٧- وعن عمر بن أذينة قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - والبرزنطي، عن أبي الحسن - عليه السلام - أنها من الأربع.

٢٨- وعن محمد بن فضل، عن أبي الحسن - عليه السلام - في المرأة الحسنة الفاجرة هل يجوز للرجل أن يتمتع بها يوماً أو أكثر؟ قال: إذا كانت مشهورة بالزنا فلا يتمتع بها ولا ينكحها.

٢٩- وعن الحسن بن جرير قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - في المرأة تزنى عليها أيتمّع بها؟ قال: رأيت ذلك؟ قلت: لا، ولكنها ترمى به قال: نعم يتمتع بها على أنك تغادر وتغلق بابك.

٣٠- وعن الحسن أيضاً، عن الصادق - عليه السلام - في المرأة الفاجرة هل يحلُّ تزويجها؟ قال: نعم، إذا هو اجتنبها حتى تنقضي عدتها باستبراء رحمها من ماء الفجور فله أن يتزوجها بعد أن يقف على توبتها.

٣١- وعن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر محمد بن علي - عليه السلام - قال: من شهر بالزنا أو أقيم عليه حدّ فلا تزوجه.

٣٢- وعن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: الرجل يتزوج متعة إلى شهر فهل يجوز أن يزيدا في أجراها ويزداد في الأيام قبل أن يقضي أيامه؟ فقال: لا يجوز شرطان في شرط، قلت: وكيف يصنع؟ قال: يتصدق عليها بما بقي من الأيام ثمّ يستأنف شرطاً جديداً.

٣٣- وعن عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: أتزوج المرأة شهراً فتريد مني المهر كاملاً وأتخوف أن تخلفني قال: احبس ما قدرت فإن هي أخلفتك فخذ منها بقدر ما تخلفك.

٣٤- عن سماعة، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: قلت له: رجل - إلى أن قال: - إنك لا تدخل فرجك في فرجي وتلدّذ بما شئت، قال: ليس له منها إلّا ما شرط.

٣٥- وعن عيسى بن يزيد قال: كتبت إلى أبي جعفر - عليه السلام - في رجل تكون في منزله امرأة تخدّمه فيكره النظر إليها فيتمتع بها والشرط أن لا يفتضّها؟ فكتب لا بأس بالشرط إذا كانت متعة.

٣٦- وعن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: لا بأس أن يتمتع بالمرأة على حكمه ولكن لا بد أن يعطيها شيئاً، لأنه إن حدث بها حدث لم يكن له ميراث.

٣٧- وعن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله -عليه السلام- في المرأة الحسنة ترى في الطريق ولا يعرف أن تكون ذات بعل أو عاهرة فقال: ليس هذا عليك، إنما عليك أن تصدقها في نفسها.

٣٨- وعن جعفر بن محمد بن عبيد الأشعري، عن أبيه قال: سألت أبا الحسن -عليه السلام- عن تزويج المتعة وقلت: أتهمها بأن لها زوجاً، يحل لي الدخول بها؟ قال -عليه السلام-: رأيك إن سألتها البينة على أن ليس لها زوج تقدر على ذلك.

٣٩- وعن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمون قال: كتب أبو الحسن -عليه السلام- إلى بعض مواليه: لا تلحوا في المتعة إنما عليكم إقامة السنة ولا تشتغلوا بها عن فرشكم وحلائلكم فيكفرون ويدعين على الأمرين لكم بذلك ويلعنونا.

٤٠- وعن علي بن يقطين، عن أبي الحسن -عليه السلام- في المتعة قال: وما أنت وذاك قد أغنى الله عنها، قلت: إنما أردت أن أعلمها قال: هي في كتاب علي -عليه السلام-.

٤١- وعن الفضل أنه سمع أبا عبد الله -عليه السلام- يقول في المتعة ونحوها: أما يستحي أحدكم أن يرى في موضع العورة فيدخل بذلك على صالح إخوانه وأصحابه.

٤٢- وعن سهل بن زياد، عن عدّة من أصحابنا أنّ أبا عبد الله عليه السلام- قال لأصحابه: هبوا لي المتعة في الحرمين وذلك أنكم تكثرون الدّخول عليّ فلا آمن من أن تؤخذوا فيقال: هؤلاء من أصحاب جعفر عليه السلام-.

قال جماعة من أصحابنا - رضي الله عنهم -: العلة في نهي أبي عبد الله عليه السلام- عنها في الحرمين أنّ أبان بن تغلب كان أحد رجال أبي عبد الله عليه السلام- والمروئي عنهم فتزوَّج امرأة بمكّة وكان كثير المال فخدعته المرأة حتّى أدخلته صندوقاً لها، ثمّ بعثت إلى الحمالين فحملوه إلى باب الصّفا ثمّ قالوا: يا أبان هذا باب الصّفا وإنّا نريد أن ننادي عليك هذا أبان بن تغلب أراد أن يفجر بامرأة. فافتدى نفسه بعشرة آلاف درهم فبلغ ذلك أبا عبد الله عليه السلام- فقال لهم: وهبوها لي في الحرمين.

٤٣- وروى أصحابنا، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام- أنّه قال لإسماعيل الجعفي وعمّار السّاباطي: حرّمت عليكم المتعة من قبلي ما دمتما تدخلان عليّ وذلك لأنّي أخاف تؤخذوا فتضربا وتشهرا فيقال: هؤلاء أصحاب جعفر.